تاريخ عمال الزراعة والتراحيل

في مصر والعالم
منذ عهد السخرة
حتى سنة ١٩٦٩

الفصل الخامس

الحياة الجديدة لأُجراء الريف

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

عيد المظلومين ...

.. (الحقيقة أن عمرنا لازم يتحسب بعد الثورة لأننا قبل كده ماكناش عايشين ولا كان لنا وجود، ولا كناية، ولا قيمة، وكان المقاول يأخذ نُص عرقنا ويقاسمنا قوت عيالنا، دلوقت أصبحنا نأخذ حقنا بالكامل، دلوقتى بنأخذ حقنا مرتين، بنأخذ أجر، وهنأخذ أرض).. هذا ما قاله عامل الترحيلة حسن عبد السلام فى مؤتمر سياسى حضره عمال التراحيل فى منطقة بحر البقر بمحافظة الشرقية فى ٢٨-١-١٩٦٣، وهو يمثل التباشير الأولية لوجود شخصية الأجير الريفى الذى بدأ يخرج من غربته السحيقة بفضل ثورة يوليو وتطورها نحو غاياتها التقدمية، باعتبار أن الثورة عادةً هى عيد للمظلومين والكادحين.. ولذا أصبح المرابع والأُجرى والتملى والخُطرى والترحلجى أسماء تدل على العمل كشرف وواجب وحياة. كما نص الميثاق الوطنى الذى أكد احترام العمل الإنسانى وتقديره، حيث تكمن فى الإنسان الكادح قوة البانى الحكيمة، ولابد من إفساح إمكانية التطور والازدهار لها، لكى تثرى الأرض بعجائب ومعجزات جديرة وجديدة على حد قول أديب الطبقة العاملة مكسيم جورجى..

وحتى يكون العمل الذى يؤديه عمال الزراعة والتراحيل متضمناً هذه الصفات الجديدة، كان لابد من التخلص الفورى من مظاهر الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى البشعة التى تسود سوق العمالة الريفى والتى تقتل بهجة العمل وتغتال جماله وعظمته. وذلك باللجوء إلى حلول وتجارب ثورية لحل مشاكل تشغيل هؤلاء

العمال، ومشاكل تنظيمهم، مثل تجارب الدقهلية والبحيرة، والنقابة العامة لعمال الزراعة، ووزارة العمل، هذه التجارب التى كانت فى مجموعها تستهدف الأمور التالية..

١- القضاء على العلاقات الإقطاعية فى الريف، ومنها السُخرة الظاهرة والخفية التى كانت ومازالت تمارس ضد الأجراء الزراعيين فى مصر..

٢- تطهير سوق العمالة فى الريف من النخاسة وتجارة الرقيق التى هى وصمة عار فى مصر الثورة، وذلك من خلال إنهاء الوجود المخيف لمقاولى الأنفار..

٣- العمل على بعث الوجود الاجتماعى لأُجراء الريف..

٤- محاولة تقوية النقابات الزراعية حتى يمكنها حل بعض مشاكل عمالها من خلال ربط عملية التنظيم بعملية التشغيل وذلك بوجود نقابات عمالية حرة مستقلة..

٥- جذب اهتمام الرأى العام، من أجل المشاركة فى حل المشاكل المعقدة لأجراء الريف..

تجربة الدقهلية:

لقد بدأت هذه التجربة فى فبراير عام ١٩٦٢، حيث أصدر محافظ الدقهلية إسماعيل فريد على مسئوليته قراراً بحل النقابة الفرعية لعمال الزراعة بالمنصورة التى سيطر عليها مقاولو الأنفار، وكبار ملاك الأرض، وأنشأ بدلاً منها لجان نقابية جديدة فى القرى، والكفور فى قرى الدقهلية، ولذا تكونت ٢٢٢ لجنة نقابية بدون إجراء انتخابات خوفاً من تسلل المقاولين وكبار ملاك الأرض على حد قول المشرفين على التجربة، كما شملت لجان أخرى مهمتها الإشراف على اللجان النقابية

بالقرى من رئيس مجلس القرية أو أحد أعضائه، والعمدة أو نائبه، وسكرتير الاتحاد القومى، ورئيس الجمعية التعاونية، والمندوب وهو من المقاولين غير المستغلين، وذلك على حد تعبير محافظ الدقهلية أيضاً..

وكانت الخطوة الثانية فى تنفيذ التجربة هى إنشاء مكاتب لتشغيل العمال فى كل نواحى المحافظة، بحيث لا تستطيع أية هيئة بالقطاع العام أو الخاص تشغيل أى عامل ترحيلة من أبناء الدقهلية إلا عن طريق هذه المكاتب التى تكونت على مستوى المحافظة، ومن المحافظ ورؤساء مجالس المدن ، والمتعهدين من المقاولين.. وعلى مستوى القرية من ضابط النقطة والعمدة ورئيس الجمعية التعاونية ومتعهد توريد الأنفار والمقاول..

وبجانب هذه المكاتب تأسس مكتب آخر يسمى بمكتب النقل كان مقره الرئيسى مدينة ميت غمر التى كانت تعتبر مركز التجربة وقلب نشاطها، وكان يتولى إدارة هذا المكتب تمويلاً وإشرافاً أحد الشخصيات الرأسمالية الكبيرة فى مجال النقل والمقاولات اسمه محمود بدوى..

وقد بدا إسلوب التشغيل الذى مارسته التجربة فى إلزام الهيئات الراغبة فى تشغيل عمال الزراعة والتراحيل بأن تتقدم بطلب تذكر فيه عدد العمال وتخصصهم، وذلك قبل بدء الترحيلة بخمسة عشر يوماً، وذلك إلى المكتب الرئيسى الخاص بتشغيل هؤلاء العمال. وعليها أن تقدم مع الطلب التكاليف المطلوبة، وهى عبارة عن أجور الأنفار المطلوبين للعمل لمدة شهر مقدماً مضافاً إليها ١٥٪ من نسبة هذه الأجور كقيمة استمارات النقابة، هذه الاستمارات التى كانت تذهب إلى المحافظة وليست إلى صندوق النقابة كما تنص وثائق التجربة. وعلى هذه الهيئات كذلك أن ترسل أيضاً أجور العمال ذهاباً وإياباً ، أجور نقل زواويدهم فى نصف كل شهر

بحيث لا تقل عن مائة زوادة فى كل سيارة لورى.. وبعد اتمام هذه الأمور يقوم مكتب التشغيل الرئيسى بإخطار المكتب الفرعى المختص لإعداد أنفار الترحيلة المطلوبين على أن تُرسل أجورهم إلى رئيس مجلس المدينة التابعين له، حيث يقوم بدوره بإخطار لجنة القرية للحضور لاستلام أجور العمال، وبعد ذلك تُسلم هذه الأجور إلى العمال أصحاب الدور فى عملية التشغيل..

وفور تنفيذ التجربة انهالت طلبات التشغيل على محافظة الدقهلية من كل مكان، حتى بلغت جملة الأجور التى صرفتها المحافظة للعمال منذ بدء التجربة فى ٢٢ فبراير عام ١٩٦٢ حتى يوليو من العام نفسه مبلغ ٢٤٣,٨٧٠ جنيهاً مقابل ١,١٠٨,٥٠٠ يوم عمل، وبلغ عدد المشتغلين فى هذه الفترة ١٥٨,١٠٠ عامل ويقدر هذا العدد بنسبة ٨٪ من جملة سكان الدقهلية.. وهذا يوضح أن نسبة التشغيل كانت عالية جداً رغم الأيدى العاملة الزراعية الكثيرة التى قد امتصتها الأشغال الريفية ، وداخل المحافظة نفسها فى أيام موسم العمل الزراعى ففى شهر مايو ويونيو يتم جنى القمح ، وعزيق القطن ، ونقاوة «اللطع» وطفى الشراقى والتلويط وشتل الأرز وتخدير الذرة..

وإن خريطة العمل والتشغيل فى هذه الفترة الزمنية المحدودة والبسيطة توضح أهمية العمل الذى يقوم به عمال الزراعة والتراحيل فى مجالنا الزراعى والإنشائي عموماً. حيث ذهب ألف عامل منهم للعمل فى وادى النطرون لمدة شهرين و٥٠٠ عامل إلى مديرية التحرير لمدة شهرين، و٢٥٠ عامل إلى مزارع جاناكليس لمدة شهر، و٢٠٠ عامل لبساتين مصر - مزارع أبو رجيلة - لمدة شهر، و٣٠٠ عامل لمصرف تلا لمدة شهر و٣٠٠ عامل لمؤسسة تعمير الأراضى بالحامول والقصبى لمدة شهر، و٣٠٠٠ عامل لأبى الأخضر بالشرقية لمدة شهر، و١٠٠٠ عامل آخرين لقرية أبى

الأخضر لمدة شهرين، و٣٠٠٠ عامل لمنطقة بحر البقر بالشرقية لمدة شهر، و١٠٠٠ عامل آخرين لمنطقة بحر البقر لمدة شهرين، و٥٠٠ عامل لمنطقة مريوبوليس لمدة شهر، و١٠٠٠ عامل لمنطقة ادكو لمدة شهرين، و١٥٠٠ عامل لمصرف حارس لمدة شهرين، و٦٠٠ عامل لمناطق أخرى لمدة شهرين. وفى شهر سبتمبر من هذا العام قد تم تشغيل ٢٤ ألف عامل فى استصلاح ٥١٥ ألف فدان.. وكانت دورات التشغيل ١٦ دورة، ومدة الدورة الواحدة شهر كامل، وتمتص الدورة قرابة ١٢ ألف عامل من عمال الزراعة والتراحيل.. وقد تم نقل جميع هؤلاء العمال بالسيارات اللورى العارية من أية حماية أو وقاية، هذه السيارات التى تم التعاقد عليها من قلب القطاع الخاص الرأسمالى بواسطة مكتب النقل الرئيسى بميت غمر الذى كانت تزينه لافتة كبيرة مكتوب عليها.. **دقت ساعة العمل الثورى**.. والذى قد ابتلع وحده مبالغ خيالية من كد وعرق آلاف الأجراء الزراعيين. يؤيد ذلك ما نشرته جريدة الأخبار فى ٨-٥-١٩٦٤ بقولها.. إن جملة أجور عمال التراحيل الذين قد تم تشغيلهم بواسطة المحافظة قد بلغت مليون و٢٨٠ ألفاً من الجنيهات فى عامين تقريباً، وبلغت تكاليف نقلهم ، ونقل زواويدهم مبلغ ١٠٠,٨٠٠ جنيهاً..

وهذه التجربة الاجتماعية الجديدة واجهت حرب الإشاعات، حيث قد راجت مثلاً شائعة تقول.. إن المحافظ قد حضر بنفسه إلى مناطق التشغيل ، وعرف العمال أن معدلات العمل اليومى أصبحت ثلاثة أمتار للفواس ، وهذه معدلات أقل من المعقول، ولذا ذهب المحافظ بنفسه إلى العمال لنفى هذه الشائعة، فخاطبه أحد العمال بقوله، أنا سمعت المحافظ بنفسى يقول، إن العمل المقرر للفواس هو ثلاثة أمتار فقط..

وكان مصدر هذه الإشاعات هم كبار مقاولى الأنفار الذين قد اختطفت منهم

تجربة الدقهلية جزءاً هاماً من سوق العمالة الريفى، ومن ثم فقد أعلنوا عليها النفير بحرب الإشاعات وبالمنافسة بواسطة الحصول على عمليات الشغل البراني التى كانت بمثابة سوق سوداء فى مجال العمالة فى الريف، حيث استطاع بعض مقاولى الأنفار الحصول على أشغال زراعة وتراحيل بعيداً عن نفوذ تجربة الدقهلية، مما جعلهم يندفعون على منافستها برفع الأجر اليومى للعامل إلى ٤٥ قرشاً، علماً بأن الأجور التى كانت تدفعها التجربة لا تزيد عن ٢٨ قرشاً يومياً للعامل.. ولذلك فإن المئات من أنفار الزراعة والتراحيل بالدقهلية كانوا يهربون ليلاً فى قوافل تضم المئات والعشرات للعمل فى مجال الشغل البراني بعيداً عن التجربة، وكانت عمليات الهروب هذه تتم بقيادة مقاولى الأنفار وأعضاء النقابات الزراعية، وذلك رغم المطاردة المستمرة من قبل الأجهزة الإدارية والبوليسية التى لم تقدر على الحد من عمليات الهروب المذكورة بسبب تواطؤ عمد القرى ومشايخها مع مقاولى الأنفار، مما جعل محافظ الدقهلية يصرح لجريدة الأخبار الصادرة فى ٨-٥-١٩٦٤ بقوله.. أن نظام العمد لا يتفق مع وجود النظام الاشتراكى.. ورغم السنوات القليلة التى عاشتها هذه التجربة .. فقد حققت بعض الإيجابيات بصدد حل بعض مشاكل عمال الزراعة والتراحيل حيث أصبحت هذه المشاكل دائمة وهامة فى جدول أعمال التنظيم السياسى والسلطة الناصرية فى بلادنا، بدليل توافد الوزراء وكبار المسئولين ومندوبى الصحافة إلى مناطق تشغيل أنفار الزراعة والتراحيل للقيام بلقاءات ودية مباشرة معهم للتعرف على مشاكلهم وهمومهم، وبقصد شدهم إلى الحياة والمجتمع حتى تتلاشى الغربة الكامنة بعمق فى وجدانهم..

وبفضل هذه اللقاءات استطاعوا لأول مرة فى عمرهم المديد أن يلتقوا بالحكام وجهاً لوجه ، وأن يخاطبوهم دون أن يخيفهم ذلك ، ويفزعهم كما كان الحال بالنسبة

للحكام السابقين الذين كان الواحد منهم فى نظر الأجراء الزراعيين يمثل.. بعبعاً خرافياً.. ففى مناطق بحر البقر وصان الحجر وأبو الأخضر زارهم المحافظ إسماعيل فريد مرات عديدة وناقشوه مطالبين بضرورة تحقيق معدلات العمل التى كانت مقررة من قبل شركات استصلاح الاراضى لأنها معدلات مرهقة لا تتحملها طاقتهم الجسمانية، وخاصةً أن الأرض التى كانوا يعملون فيها شديدة الصلابة.. وفى مناطق حفير شهاب الدين قد زارهم رئيس الوزراء على صبرى وقد أثاروا معه مشاكل قلة الأجور والبطالة وارتفاع أسعار الذرة الصفراء باعتبارها طعامهم الأساسى، ولقد وعدهم بالعمل على حل هذه المشاكل..

وعلى العموم فتجربة الدقهلية قد أحدثت نقلة اجتماعية وروحية فى حياة الأجراء الريفيين، وقد ظهرت هذه النقلة بوجود بعض اللمحات البسيطة لحالات الرضى الاجتماعى فى صفوف هؤلاء الأجراء الذين قد ارتفعت أجورهم فى بدء التجربة من ١٥ قرشاً إلى ١٨ قرشاً لأنفار الزراعة و٢٠ قرشاً لأنفار المشروعات، و٢٢ قرشاً لأنفار الديكوفيل، و٢٨ قرش لأنفار الكوريك، ثم زادت حتى ارتفع الحد الأدنى إلى ٢٢ قرش بدلاً من ١٨ قرش.. هذا بخلاف الأجور غير المباشرة التى كانت تصرف لهم بصفة غير مستمرة على شكل ثلاثة أرغفة يومياً، وكيلو فاصوليا، وعلبة مسلى.. ولهذا كانت ليالى عملهم فى برارى الدلتا الشاسعة مصحوبة لأول مرة بشئ من أمارات المرح والبهجة، حيث كانوا يقضون ليالى العمل فى قهقهات ، وضحكات .. بينما كان زملاؤهم يمثلون مسرحية.. المقاول قراقوش.. أو مسرحية.. نقطة بنت المقاول.. وكان هذا لا يعنى غير وجود بداية الوعى الاجتماعى لدى عمال الزراعة والتراحيل بفضل المعرفة الجديدة التى نبهت ضميرهم وفتحت عيونهم على حقيقة المقاول ، وعلى حقيقة وظيفته الاستغلالية

فراحوا يفضحونه ، ويكشفون أمره بواسطة النكتة والتشخيص..

ولكن التجربة المذكورة لم تعمر طويلاً نتيجة لأن قادتها والمسئولين عنها قد غرقوا حتى الأذقان فى خضم التناقضات التى صاحبت التجربة منذ قيامها، هذه التناقضات التى قد أفرخت عدداً من الأخطاء أدت إلى تجريد التجربة من مضمونها الإيجابى والتقدمى وأدت أيضاً إلى اغتيال التجربة نفسها بنفسها فوق ريف الدقهلية وكان من أبرز هذه الاخطاء ما يلى..

١- لم تعمل التجربة فى اتجاه تصفية ظاهرة التراحيل فى الحياة الريفية باعتبارها أمارة من أمارات مصر القديمة والإقطاعية وذلك بامتصاص الأحداث والشبان من الأجراء الزراعيين للعمل فى المصانع ، والصناعات الجديدة التى كان يجب أن تنشأ فوراً من أموال المدخرات التى اقتطعت من أجور عمال التراحيل بغير إرادتهم، هذه الأموال التى بلغت مئات الألوف من الجنيهات والتى كانت مودعة فى خزينة محافظة الدقهلية، هذا بخلاف ما تتبخر منها فى الطريق بفضل اللصوص الرسميين. مع العلم أن هذه الأموال كلها قد ذهبت لتشييد مصيف جمصة على البحر الأبيض المتوسط لكى يتوفر للرأسمالية المصرية المحظوظة مزيداً من الرفاهية والسعادة والنعيم على حساب أجراء الزراعة والتراحيل فى بلادنا، فمن ليس معه يُأخذ منه، ومن معه يُعطى ويُزاد على حد قول السيد المسيح..

٢- بدت التجربة منذ لحظة تواجدها ذات طابع إدارى صرف، حيث قد تسلمها السادة الموظفون ممن لا يتمتعون بأى وجدان اشتراكى، بل يتمتعون فقط بذمة خربة تلتهم كل شئ حتى ولو كان ذلك ورق المصحف، على حد التعبير الشعبى، ولذا فقد ابتدعوا ، وتفننوا فى سرقة أموال العمال والتجربة إلى حد أن أحقر موظف من المشرفين على التجربة قد « تأمرك » فى عيشته، حيث أصبح منزله بقدرة

قادر يحتوى على مطبخ أمريكانى ، وصالون أمريكانى ، والسيدة حرمه أصبحت أفخم زبون لدى الكوافير وخياط السيدات، فى حين أن الجماهير من عمال الزراعة والتراحيل تعيش كالأيتام على موائد اللئام، حيث الهدمة اليتيمة على جسد كل واحد منهم أصبحت باهتة ومهلهلة لا تصر الملح على حد تعبيرهم.. يشهد على ذلك التحقيقات الواسعة التى شملت أغلب موظفى التجربة وعلى رأسهم كبيرهم حامد نور الدين « الأمين المساعد لمحافظة الدقهلية » الذى كان يقود التجربة من الناحية التنفيذية، هذا الأمين الذى قد ثبت أنه يمتلك فى قريته وحدها ٩٨ جاموسة موزعة على الأقارب من شيالى الملكية .. كما قالت مجلة روز اليوسف، وهذا يدل على تعفن التجربة من رأسها بفعل الطابع الإدارى..

٣- عملت التجربة على تحقيق وصاية الذئب على الحمل، فلم تسمح للمقاول من مباشرة نشاطه فى قلبها فقط بل قد عمدته ليكون وصياً على العمال فى نقاباتهم وفى عمليات تشغيلهم، وتم ذلك بحجة أنه متعهد ومقاول غير مستغل، علماً بأن عمولته التى كانت تصل إلى ١٥٪ من أجور الترحيلة هى خير برهان على استغلاله الطفيلى، لأن هذه العمولة تمثل جزءاً من فائض القيمة.. أى الفرق بين أجر العامل وبين ما يضيفه نتيجة لعمله، ومن ثم فالمقاول بطبيعته دائماً مستغل، لأن الاستغلال ليس تعريفاً أخلاقياً بقدر ما هو تصريف اقتصادى بالدرجة الأولى..

٤- عدم توافر الحريات النقابية، حيث منعت التجربة إجراء أية انتخابات ديمقراطية عند قيام النقابات الزراعية التى أنشأتها فى قرى الدقهلية، وبذلك ضاع على جماهير الأجراء الريفيين فرصة الممارسة الحقيقية للنشاط النقابى فى هذه الانتخابات التى هى خير مدرسة لتوعية أبسط العمال بمصالحهم، كما فرضت على هذه النقابات وصاية إدارية ورأسمالية متخلفة بدون أية مراعاة لطبيعة النقابات

العمالية التى هى بالدرجة الأولى تنظيمات طبقية ديمقراطية ذات عضوية اختيارية مستقلة عن السلطات والأحزاب والجماعات الدينية هدفها الدفاع عن مصالح العمال الصناعيين والزراعيين على السواء. وقد بدت هذه الوصاية الشاذة فى شكل لجنة الإشراف على النقابات الزراعية بالدقهلية المكونة من رئيس مجلس القرية كممثل للحكم المحلى، ومن العمدة كممثل للقهر البوليسى، ومن أمين الاتحاد القومى كممثل لأغنياء الفلاحين ومن رئيس الجمعية التعاونية الزراعية كممثل للجاه والنفوذ والعائلية، ومن المقاول كممثل للاستغلال الطفيلى لرأسمالية المقاولات.. والجدير بالذكر أن هذه الوصاية قد أعطت الفرصة لبقاء عدد من كبار المقاولين مثل المقاول الحاج أحمد الطوخى الذى كان رئيساً لمجلس قرية سمبو مقام المعروفة بنضالها الفلاحى ضد الإقطاع، والذى كان مشهوراً أيضاً بنشاطه الإجرامى والاستغلالى معاً، ومثل المقاول الحاج سيد العزازى أمين الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى بقرية كفر الشيخ هلال دقهلية، ومن البديهى أن ذلك كان بمثابة إدانة للتجربة التى لم تعمل على تأكيد سلطة النقابات الزراعية كتنظيمات شعبية فوق سلطة الأجهزة الإدارية وفقاً لنص الميثاق وروحه. وهذا يبين أن التجربة لم تراع أبداً الديمقراطية الجديدة كسلطة للعمال والفلاحين..

٥- إبعاد عمال الزراعة والتراحيل أصحاب الحق والمصلحة من المشاركة فى قيادة التجربة حتى على مستوى القرية - حيث سُلمت هذه القيادة إلى رؤساء المدن وأصحاب العمل والمقاولين وذلك على مستوى المدينة، أما فى القرية فقد سُلمت إلى أجهزة القمع التقليدية ممثلة فى العمدة وضابط النقطة، ومن المعلوم أن نفس هذه الأجهزة الرادعة كانت تجر الأجراء الريفيين من أقفيتهم مربوطين قطارات بالحبال إلى مناطق التشغيل والسُخرة، ولذا تفشى الخوف فى صفوف هؤلاء الأجراء بدلاً

من الثقة فى التجربة التى كانت تعتبر فرصة نادرة لتدريب عمال الزراعة والتراحيل على إدارة شئون تشغيلهم لأول مرة..

٦- فى سياق التجربة لم ترتفع أجور عمال الزراعة والتراحيل ارتفاعاً مناسباً بدليل أنها بقيت منخفضة عن أجور زملائهم خارج تجربة الدقهلية، وكان ذلك راجع إلى الفلسفة الأجرية التى كان ينادى بها محافظ الدقهلية إسماعيل فريد الذى كان يرى أن زيادة أجور أنفار الزراعة والتراحيل خارج نطاق تجربة الدقهلية هو عمل من أعمال المنافسة، وان زيادة أجورهم فى هذه الفترة ليس من مصلحتهم على الإطلاق، حيث أن زيادة الأجور فى هذه المرحلة ستحقق نتائج تعود عليهم بالخسارة والضرر لأن زيادة الانتاج معناه زيادة التكاليف، وبالتالى قلة عدد الأفدنة التى ستملك للعمال.. ولقد فاته أن يعرف أن زيادة أجور العمال لا تؤثر على زيادة التكاليف الخاصة بالأراضى المستصلحة لأن هذه الزيادة لا تعنى غير زيادة انتاجية العمال.. أما السبب الرئيسى فى ارتفاع هذه التكاليف بشكل جنونى فإنه يعود إلى الإسراف الذى تمارسه الأجهزة الإدارية عديمة الوجدان الاشتراكى.. هذه الأجهزة التى تسيطر على قيادة المؤسسات والشركات العاملة فى استصلاح الأراضى، والتى تتمركز فى القاهرة والإسكندرية بعيداً عن الريف وقرفه، حيث المكاتب المريحة المثلجة صيفاً والدافئة شتاءً والسيارات الفخمة، والبدلات السخية بغير حساب، هذا بخلاف العمولات والإكرميات المتنوعة والاختلاسات الظاهرة والمقنعة..

٧- وحتى احترام وحماية الشخصية الإنسانية للأجير الفلاحى لم يتوفر بشكل كافى فى ظل التجربة التى استخدمت السيارات النقل العارية فى نقل عمال الزراعة والتراحيل إلى أماكن العمل والتشغيل.. وهكذا بقيت الشخصية الإنسانية مُهانة حتى فى الحياة الجديدة كأنها مصحف فى بيت زنديق..

وهذه الكثرة من الأخطاء التى قد جردت التجربة من شعبيتها وتقدميتها هى كما ذكرت من قبل أنها وليدة التناقضات التى صاحبت التجربة والتى تبدو فى عدد من الأمور.. أولها.. غياب الحزب الاشتراكي الثورى الذى كان عليه أن يقود هذه التجربة باعتبارها من الناحية السياسية معركة من أهم معارك الثورة فى الريف التى تهدف إلى إتمام التحول الاشتراكى فى المجال الزراعى.. وثانيها.. اتساع حجم التجربة من الناحية الجماهيرية فى حين أنه لا يوجد الكادر الثورى الملتزم الذى يكلف بقيادة التجربة وتنفيذها.. وثالثها.. إغفال خبرة الثورات الاشتراكية التى واجهت تصفية ظاهرة عمال التراحيل بواسطة العمال أنفسهم حيث قد ثبت أنهم أعظم المهندسين الاجتماعيين فى حل مشاكلهم.. ورابعها.. عدم نضوج الوجود الاجتماعى لدى عمال الزراعة والتراحيل حتى يفرضوا شخصيتهم فى قلب التجربة.. وخامسها.. سيطرة الرأسمالية فكراً وعملاً على قيادة التجربة بقصد التخريب والمنفعة بفضل الشلل ومراكز القوى فى أجهزة الدولة، وبفضل ارتداء عباءة النفاق الاجتماعى المنتشرة فى هذه الأيام.. وسادسها.. صعوبة تبين النتائج بشكل فورى فى التجارب الاجتماعية لتحديد الصواب والخطأ ونسبة كل منهما وخاصةً بالنسبة لقادة مثل هذه التجربة الذين لا يعرفون شيئاً عن علم تغيير المجتمع وقوانينه العامة، وذلك بخلاف التجارب المعملية حيث يستطيع العالم الكيميائى مثلاً أن يتبين على الفور نتائج خطأ أو صواباً، والسبب فى ذلك يعود إلى بساطة مواد هذه التجارب التى تتمثل فى الأشياء سواء كانت جماداً أو نباتاً أو حيواناً، وهذه أشياء ليست معقدة كالبشر باعتبارهم مواد التجارب الاجتماعية..

اهتمامات مظهرية..

لا خلاف على أن تجربة الدقهلية بشأن عمال الزراعة والتراحيل قد فجرت

اهتمامات كثيرة لحل مشاكل هؤلاء العمال، ولكنها فى عمومها كانت اهتمامات مظهرية لم ينتفع بها كثيراً الأجراء فى الريف.. ففى عام ١٩٦٢ ظهرت موجة إنشاء جمعيات تعاونية لتشغيل هؤلاء الأجراء تعاونياً .. مثلما حدث فى المنوفية والفيوم. وفى نفس الوقت تقدمت وزارة الصحة بمشروع صحى متقدم بهدف توفير الحماية الصحية لعمال الزراعة والتراحيل خلال تشغيلهم، وقد نص المشروع على إعداد أجهزة خاصة بالمناطق الطبية التى يعمل بها عمال التراحيل لفحصهم طبياً للتأكد من خلوهم من الأمراض الوبائية، ونص على إعداد المساكن المناسبة والصحية التى تتوافر فيها النظافة والمياه النقية الصالحة للشرب والاستحمام، والعناية بتوفير المواد الغذائية الكاملة لهؤلاء العمال فى أماكن عملهم، ووقايتهم من الأمراض المعدية، وذلك باستخدام المبيدات الحشرية ، والمواد المانعة لانتشار الناموس، وكذلك الإشراف على وسائل نقلهم بواسطة سيارات الأتوبيس .. حتى لا تتعرض حياتهم للحوادث وأمراض الصدر، وبجانب هذا فقد دعا المشروع الهيئات الاجتماعية لوضع نظام يكفل رعاية أسر هؤلاء العمال أثناء غيابهم.. كما قد طالب وزير الصحة الدكتور النبوى المهندس بضرورة اشتراك الخبراء العالميين فى مختلف أمراض المهنة مع أساتذة كلية الطب ، وكبار الأطباء المتخصصين فى وضع القواعد والنظم الحديثة التى تكفل وقاية الأجراء فى الريف من الأمراض المهنية، وتطبيق توصياتهم على عمال التراحيل بالذات.. ولكن هذا المشروع لم ير الحياة والنور، فقد ظل مجرد تمنيات طيبة، بدليل أن هؤلاء العمال مازالوا يُرغمون على ركوب السيارات اللورى فى غدوهم ورواحهم إلى مناطق العمل ، والتشغيل، وبالتالى فما زالوا يتعرضون للموت والإصابة بالجملة كما قد ذكرت من قبل.. وبدليل ما حدث لبعض أنفار التراحيل أثناء تطهيرهم مصرف الخير بدمنهور فى عام ١٩٦٨، حيث قد هاجمت العمال ديدان غريبة ومفترسة ..بينما كانوا يعملون عرايا فى مصرف الموت هذا

وليس مصرف الخير إلى درجة أن هذه الديدان قد اخترقت أجسادهم ، وتسببت فى موت بعضهم على الفور، وتهديد حياة خمسة وعشرين عاملاً منهم رغم انتشالهم بسرعة من مياه هذا المصرف اللعين، وخلال هذا الحادث لم تقدم المستشفى المركزى أية رعاية لازمة ومناسبة للعمال المصابين كما يقرر كل من عبد الحق البياع وكمال بنى عضو الاتحاد الاشتراكى بالبحيرة..

كما قد أعدت وزارة الشباب مشروعاً تربوياً وتثقيفياً لجذب عمال الزراعة والتراحيل نحو الحياة الجديدة فى مصر الثورة، حيث أقامت معسكراً دولياً فى وادى النطرون دعت إليه العشرات من هؤلاء العمال ليعيشوا بعض الوقت مع إخوتهم الطلبة العرب والأجانب حتى تُهزم الأمية المتفشية فى صفوفهم .. فتفتح عيونهم على عالم الثقافة والمعرفة، وذلك من خلال الصداقات والعواطف الأخوية بينهم وبين الطلبة من رواد المعسكر، وذلك بهدف نمو شخصيتهم ، وتقوية وجودهم فى الحياة والمجتمع باعتبارهم القوة المحركة والأساسية لتطور الثورة فى الريف، وهذا يعنى القضاء نهائياً على العلاقات الإقطاعية المتخلفة التى مازالت متشبثة بخناقهم إلى حد تجميد النمو فى شخصيتهم ، ووجودهم، يشهد على ذلك ما نشرته مجلة روز اليوسف فى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ حول الاعتداء الذى وقع لا على حريتهم النقابية بل على حريتهم الشخصية، حيث قد أمر رئيس مجلس مدينة قلين بحبس بعض قادة هؤلاء العمال لدفاعهم عن زملائهم عمال الزراعة والتراحيل..

تجربة البحيرة..

قالت مجلة الاشتراكى فى عددها رقم ٣٨ عن هذه التجربة.. مشكلة عمال التراحيل فى البحيرة والتصدى لحلها من أبرز إنجازات الحكم المحلى فى المحافظة، ولعل السبب فى شهرة مشروع عمال التراحيل ونجاحه يرجع إلى إنه أصبح عملاً

ملموساً قام بزيارته مرتين الرئيس جمال عبد الناصر ، وضيفاه الكبيرين كوسيجين، وتيتو، ونجاح هذا المشروع الذى أعجب به الضيفان الكبيران عند زيارتهما لأحد معسكرات العمال فى وادى النطرون يرجع فى الدرجة الأولى إلى كونه عملاً ثوريا بدأه وجيه أباظة محافظ البحيرة بإجراء مخالف للقانون، فقد وقع لتمويل المشروع بمبلغ ألف و٧٥٠ جنيهًا أودعه فى البنك لحساب المشروع بينما لا يسمح القانون بصرف مبلغ يزيد على ٥٠٠ جنيه فى مثل هذه الأحوال..

ولقد بدأ حل مشكلة عمال التراحيل فى البحيرة فى فبراير ١٩٦٢، وانطلاقاً من قول الرئيس.. هل تعرفون كيف يعيش عامل الترحيلة، إنه يعيش بأبخس أجر يمكن أن يأخذه عامل إنه يعيش على البتاو والبصل، هذا ظلم اجتماعى ضد الدين وضد الإنسانية ، وضد طبيعة البشر.. وبدأت محافظة البحيرة مشروعها لتقضى على أخطر جريمة ترتكب فى حق الإنسانية..

ولقد دُرست حالة عامل الترحيلة لتكشف حقائق رهيبة، إنه يعمل عن طريق مقاولى الأنفار الذين يتقاضون من الشركات صاحبة العمل ١٨ قرشاً كأجر يومى، وبعد استقطاع العمولات للمقاول الكبير وسواق الأنفار والتوابع إلى آخر قائمة المستغلين يقبض العامل خمسة قروش فى اليوم مقابل جهده ، وعرقه منذ شروق الشمس حتى غروبها، وكان المقاول فوق ذلك يخصم منه أجر ٣ أيام فى الشهر هى أيام نقله من القرية إلى موقع عمله ثم إعادته إلى القرية .. بعد انتهاء العمل سيراً على قدميه، واليوم الثالث إتاوة للمقاول..

وبعد الدراسة بدأ تنفيذ المشروع وافتتحت المحافظة ٣ مكاتب لتشغيل العمال واتفقت مع شركات الاستصلاح والمؤسسات ألا تتعامل اطلاقاً مع المقاولين وإنما يقتصر تشغيل العمال على المكاتب الثلاثة..

الطعام لكل فم..

وقبل أن تبدأ هذه المكاتب عملها فقد تعرضت لأول مشكلة وأخطرها وهى التمويل، فإن الشركات تدفع أجور العمال مؤخراً، ولم تصمد هذه المشكلة أمام الإصرار الثورى على النجاح ووقع وجيه أباظة شيكاً بألف و ٧٥٠ جنيهاً لتمويل تشغيل العمال ودفع أجورهم مقدماً معرضاً نفسه لمخالفة فادحة للقانون..

ونجح العمل فى المكاتب وانتقل العمال لأول مرة إلى مواقع العمل فى عربات مجاناً وبدلاً من قسوة الشتاء ، والنوم العارى على الجسور أقيمت المعسكرات، وبدلاً من خمسة قروش أصبح الأجر ١٨ قرشاً فخمسة وعشرين فثلاثين قرشاً وبدلاً من ١٢ ساعة عمل حُددت ساعات العمل بسبع ساعات .. ومن يعمل أكثر يحصل على أجر إضافى حتى وصل دخل بعض أسر العمال إلى ٢٤ جنيهاً فى الشهر، وبدلاً من البتاو والبصل حول المحافظ إليهم المعونات التى تتلقاها المحافظة، وأصبح الطعام مجاناً لكل فم في جزءٍ كبيرٍ منه، ومقابل التكلفة فى الجزء الأقل وبدلاً من استهلاك ساعات الليل القاسية الفارغة فى شرب الشاى الأسود ، والمعسل أصبحت ساعات الفراغ مجالاً للتوعية والدرس ومحو الأمية ، والاستماع إلى الراديو وإلى التليفزيون، وبدلاً من جسور الترع وقسوة البرد نام العامل على سرير ومرتبة فى معسكرات عمل..

الطريق الأكيد..

ولقد حققت التجربة الإصلاحية أملاً عزيزاً ، ووضعت أمام المسئولين على كافة المستويات عملاً ملموساً وطريقاً أكيداً لحل المشكلة على مستوى جميع عمال التراحيل، وذهب إلى المعسكرات عدد كبير من كبار رجال الدولة والوزراء

وأجريت دراسات اجتماعية واحصائيات دلت على أن انتاجية العمال زادت بنسبة ١٠٠٪ وظهرت بينهم قيادات تعاونت فى إدارة المعسكرات، بل لقد رُشح عدد كبير منهم فى لجان الاتحاد الاشتراكى ، ونجحوا وحدث تطور كبير فى مستوى تفكيرهم نتيجة البرامج الثقافية والمحاضرات والندوات المنتظمة وارتفع مستوى حالتهم الصحية نتيجة علاجهم فى المعسكرات من الأمراض المستوطنة..

إن معسكر عمال التراحيل فى وادى النطرون، والذى يقع فى منطقة استصلاح الأراضى فى الصحراء ليس هو المعسكر الأول، وإنما سبقه معسكر آخر فى مديرية التحرير، وستتبعه معسكرات أخرى فى مناطق العمل، وعامل الترحيلة فيه خير شاهد على أن العمل الإصلاحي وحده هو الكفيل بالقضاء على أخطر المشكلات..

هذا هو الجانب النظرى لتجربة البحيرة كما جاء فى مجلة الاشتراكى وهو يتضمن كثيراً من المبالغة، حيث يكذب واقع هذه التجربة أى كلام عن نوم العمال على الأسرة، وارتفاع أجر الواحد منهم إلى ٣٤ جنيهاً شهرياً، وإشاعة الفهم والمعرفة بينهم، ويؤيد ذلك كله فشل التجربة فى البحيرة لنفس الأسباب الموضوعية التى أدت إلى فشل تجربة الدقهلية، وهذه نتيجة محتمة تنتظر كل التجارب الإصلاحية المحدودة التى تتواجد فى مناخ لا يتطلب إلا تجارب ثورية عميقة، أى تجارب تهيمن عليها الجماهير الكادحة بقصد تغيير العلاقات الاجتماعية القديمة والمتخلفة تغييرا جذريا..

مشروع وزارة العمل..

كانت التحولات الاجتماعية التى شهدتها بلادنا فى عام ١٩٦١ عاملاً فى دفع وزارة الشئون الاجتماعية للتدخل من أجل حل مشاكل عمال الزراعة والتراحيل، ولهذا قامت بالدعاية من أجل التشغيل التعاونى لهؤلاء العمال وأبدت استعدادها

لتكوين جمعيات تعاونية تساعدها مالياً على أن يشترك العمال فى تأسيسها، والحقيقة التى لابد أن تذكر هنا، أن هذه الفكرة قد دعت إليها من قبل بعض التنظيمات الشيوعية فى مصر التى قد وصل نشاطها إلى الريف، هذه التنظيمات التى كانت ترى أن التشغيل التعاونى هو التشغيل المناسب لحل مشاكل عمال الحرف والصناعات الصغيرة، وكذلك عمال الزراعة والتراحيل، وذلك كأسلوب متقدم لتكتيل هؤلاء العمال الذين كانوا ومازالوا يمثلون الأغلبية الساحقة لعمال بلادنا وذلك فى تجمعات عمالية وإنتاجية ضخمة يمكنها دفع حركة الثورة المصرية إلى الأمام..

وفور إنشاء وزارة العمل كانت مشاكل عمال الريف عموماً من أهم النقاط فى جدول أعمالها، وقد تجلى ذلك فى إرسالها ثلاثة من كبار موظفيها هم الدكتور عبد الرءوف أبو علم، وعبد المغنى سعيد، وحسين البرادعى، إلى برارى الدلتا لزيارة مناطق تشغيل عمال التراحيل ودراسة أحوالهم بشكل مباشر، وكان الهدف من هذه الزيارة التى كشفت وجود مخالفات خطيرة فى تشغيل عمال التراحيل، هو إعداد مشروع لتنظيم تشغيل هؤلاء العمال بشكل يتفادى الأخطاء التى وقعت فيها تجربة الدقهلية.. وفعلاً أعدت على الفور مشروعاً يتضمن النقاط التالية..

١- تشكيل نقابة لعمال الزراعة والتراحيل إذا بلغ عددهم ثلاثين عاملاً، ويجوز تكوين نقابة لعمال قريتين و أكثر إذا لم يكتمل العدد..

٢- تشكيل نقابة فرعية للمحافظة تكون مقرها عاصمة المحافظة وذلك من مندوبى النقابات القروية..

٣- تشكيل نقابة عامة للجمهورية من مندوبى النقابات الفرعية وتنضم هذه النقابة إلى الاتحاد العام..

٤- تُمنح النقابة المحلية فى القرية الصفة الاعتبارية من تاريخ تشكيلها..

٥- يكون لمجلس القرية حق الإشراف على النقابة ويبلغ ملاحظاته إلى مصلحة العمل..

٦- لا يجوز تشغيل عمال الزراعة والتراحيل خارج مواطنهم إلا بواسطة منطقة العمل فى المحافظة..

٧- يجوز لوزير العمل بناء على اقتراح مجلس المحافظة تخصيص أحد مكاتب القوى العاملة للإشراف على عملية تشغيل العمال..

٨- تقوم كل نقابة قروية خلال شهر يونيو من كل عام بحصر عمال الزراعة والتراحيل من المقيمين فى دائرة اختصاصها ، وتوافى المجلس القروى ببيان كامل لهذا الحصر ويرسل المجلس هذه القوائم إلى منطقة العمل فى موعد ..لا يتجاوز أول يونيو من كل عام..

٩- تقوم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات العامة والخاصة فى بداية كل سنة مالية بتقديم بيان مفصل إلى منطقة العمل بالمحافظة عن عدد ونوع المشروعات التى تقوم بتنفيذها خلال العام الحالى، وتحتاج إلى أعداد من هؤلاء العمال، ثم تقوم المنطقة بوضع خطة لتنظيم العمل المتواصل لعمال التراحيل فى جميع المشروعات التى تنفذ فى إطار المحافظة..

١٠- يُقرض مجلس المحافظة المجالس القروية المبالغ اللازمة لتمويل عمليات التراحيل ، ودفع أجور بعض العمال مقدماً قبل أن يغادروا مواطنهم، وعلى صاحب العمل اقتطاع هذه القروض من أجور العمال وسدادها إلى المجلس القروى..

١١- يجوز لمجلس المحافظة أن يفرض رسوماً على تشغيل عمال الزراعة والتراحيل ملتزم بها صاحب العمل والعمال بحيث لا يزيد هذا الرسم على عشرة مليمات عن كل عامل للإنفاق من هذه الحصيلة على شئون العمال فقط..

١٢- وإذا وجدت قوى عاملة فائضة وجب التفاهم على تشغيلها مع مناطق العمل التى تنقص فى دائرتها قوى العمل لضمان العدالة الكاملة..

١٣- يمنع تشغيل الأحداث من الجنسين الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة فى الزراعة وأعمال التراحيل خارج مواطنهم الأصلية إلا بإذن الأب أو الأم أو المسئول عنه..

١٤- يمسك مكتب القوى العاملة بطاقة لكل عامل بالزراعة والتراحيل ويتم تسجيله فى تنظيم العملية..

١٥- يُصدر وزير العمل قراراً بالأعمال التى يمارسها الأحداث من سن ١٢ إلى ١٧ سنة..

١٦- يتحمل صاحب العمل نقل العمال إلى أماكن العمل وكذلك عودتهم..

١٧- فى خلال ٤٨ ساعة من وصول العمال إلى مواقع العمل، على صاحب العمل أن يبلغ منطقة العمل عن عدد وأسماء العمال وأجورهم ومكان ومدة عملهم..

١٨- على كل صاحب عمل يستخدم عمالاً فى مكان يبعد أكثر من خمسة كيلومترات أن يهيئ للعمال مسكناً مناسباً وكذلك تغذية صحية. ويجوز لمجلس المحافظة إذا قصر صاحب العمل أن يهيئ المسائل السكنية والصحية والتغذية الصحية على نفقة صاحب العمل..

١٩- تتولى لجان الأجور بالمحافظات تحديد الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة والتراحيل فى كل محافظة على حدة فى شهر يونيو من كل عام، ويجب أن لا يقل أجر العامل عن ١٨ قرشاً وينقص هذا الأجر قرشاً كلما نقص عمر العامل سنة، وذلك

بالنسبة للعمال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة..

٢٠- يجوز إنشاء صندوق للمساعدات الاجتماعية لعمال الزراعة والتراحيل..

ولقد بقى هذا المشروع الاصلاحى ببنوده العشرين محبوساً فى أدراج وزارة العمل حتى أول عام ١٩٦٨، حيث نشرت الأهرام فى ١٢-١-١٩٦٨ مشروعاً جديداً لتنظيم كل علاقات العمل على المستوى الوطنى، وقد تضمن فصلاً خاصاً بعمال التراحيل جاء فيه..

تسرى الأحكام التالية على أعمال معينة متى كانت تستلزم إقامتهم بصفة دائمة لمدة لا تقل عن ستة أيام خارج مساكنهم فى أماكن تبعد خمسة عشر كيلو متراً على الأقل، وهذه الأعمال هى فلاحة الأرض، واستصلاح الأراضى الزراعية واستصلاح الأراضى البور وإقامة المنشآت اللازمة لها وإقامة الإنشاءات بها من حفر وردم وتطهير المجارى المائية وشق الطرق وتعبيدها، أو رصفها، ويجوز بقرار من وزير العمل إضافة أعمال أخرى مثل ..

- لا يجوز تشغيل عمال تراحيل تقل أعمارهم عن خمسة عشر سنة، ولوزير العمل بقرار منه بالاتفاق مع الوزير المختص تحديد أنواع الأعمال التى لا يجوز فيها تشغيل العمال الذين تقل أعمارهم عن ذلك..

- ويكون ترحيل العمال من مقرهم الأصلى إلى محل العمل وبالعكس على نفقة المنشأة..

- وتلتزم المنشأة فى حالة تشغيلها لعمال تراحيل بما يأتى.. أن تقدم جميع الآلات اللازمة لتأدية العمل دون مقابل، وأن توفر للعمال المساكن الملائمة المزودة بالمرافق الصحية دون مقابل، وأن توفر المياه الصالحة للشرب بالكميات الكافية، وعلى أن تكون قريبة من مكان العمل، والإقامة وأن يُحتفظ بها بطريقة صحية..

- وإذا كانت مدة الترحيلة ٦٠ يوماً أو أكثر ، فللعامل الحق فى إجازة بدون أجر لزيارة ذويه لمدة أربعة أيام كلما أمضى فى العمل ٢٦ يوماً متصلة وتتحمل المنشأة فى هذه الحالة نفقات سفر العامل وعودته إلى مكان التشغيل..

- ويجب إعادة العامل إلى مكانه الأصلى على حساب المنشأة إذا عجز عن أداء العمل بسبب مرض أو حادث وقع له خلال الترحيل ، أو فى مكان العمل وثبت من توقيع الكشف الطبى عليه أنه غير قادر على العمل الباقى من فترة الترحيلة..

وأيضاً فهذا المشروع الثانى ظل مشروعاً نظرياً فقط، وهكذا بقى عمال التراحيل بغير علاقات اجتماعية مقننة رغم مضى عدة سنوات على التحولات الاجتماعية التى تمت فى بلادنا، علماً بأن البنود التى ينص عليها مشروع وزارة العمل الأول والثانى لا تجارى التطور الاجتماعى فى هذه المرحلة الناصرية، حيث قد خلت هذه البنود من أى حماية جدية لتشغيل الأحداث فى أشغال التراحيل المرهقة حتى لا يحرموا من كل فرص التربية والتعليم، وحتى لا يحرموا أيضاً من فرص التدريب بالمهن والصناعات الحديثة التى يجب أن تمتصهم رويداً رويداً، وبالتالى يتضاءل الاحتياطى الضخم الذى يغذى ظاهرة عمال التراحيل بالخامات البشرية الشابة.. وحيث لم تنص على تأكيد دور النقابات الزراعية فى الدفاع عن حقوق العمال والإشراف الفعلى على تشغيلهم، ولم تعطهم الحق فى أجازات مدفوعة الأجر أثناء الترحيلة الطويلة، ولم تحدد ساعات العمل فى أشغال الزراعة والتراحيل، وكذلك لم تلزم صاحب العمل بضرورة توفير ملابس وأحذية واقية للعمال عند العمل فى الماء وفى الطين والوحل..

وبجانب هذين المشروعين النظريين فقد رأت وزارة العمل أن تستحوذ لنفسها صفة صاحب عمل، حيث فكرت فى إنشاء مؤسسة لتشغيل عمال التراحيل على

المستوى القومى، وذلك برأسمال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات على أن يرأسها وكيل وزارة ويشرف عليها عدد من المديرين، ولكن هذه الفكرة لم تتم نتيجة للهجوم عليها من قبل اليسار العمالى الذى تصدى لها خوفاً من جيش الموظفين الذى سوف يمسك بخناق هذه المؤسسة بحثاً عن الدرجات المالية والوظائف العمالية مما يسبب فى بعثرة الثمانية ملايين جنيه على درجات الوظائف البيروقراطية هذا بخلاف تعقيد مشاكل عمال الزراعة والتراحيل أكثر مما هى عليه الآن..

ورغم أن هذه الفكرة قد توارت تماماً فإن دعاتها قد بعثوها من جديد فى النصف الثانى من عام ١٩٦٨، فقد أعدت وزارة العمل مشروعاً متكاملاً لإنشاء مؤسسة عامة لتشغيل العمال المؤقتين على المستوى القومى توحيداً لأسس التشغيل وإبعاداً للوسطاء ومتعهدى توريد الأنفار عن التحكم فى سوق العمالة الريفى..

وقال مصدر مسئول فى الإدارة العامة للتخطيط بالوزارة أن المؤسسة ستكفل لهذه الفئة ضمان توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية، على أن تُنشأ لها فروعاً فى المحافظات تصل إلى مستوى القرى بحيث تسيطر على عمليات تجميع ونقل واستقبال العمال ورعايتهم، وفق أسس موحدة وعادلة.. وأضاف المصدر قائلاً.. أن هذا المشروع يهدف إلى توفير العمل لهؤلاء العمال على مدار السنة على أساس مبدأ تكافؤ الفرص فى تشغيلهم وحمايتهم من الاستغلال المادى والمعنوى، وقد رؤى أن يبدأ نشاط هذه المؤسسة فى المراحل الأولى من إنشائها بتنظيم وتشغيل ورعاية عمال التراحيل نظراً لظروف عملهم القاسية وشدة حاجتهم إلى تنظيم تشغيلهم ورعايتهم على أن يمتد نشاطها مستقبلاً بالتدريج ليشمل طوائف العمال المؤقتين جميعاً على ضوء الدراسات الشاملة لظروف عمل كل منها على حدة.. وتبلغ جملة تكاليف هذا المشروع مليوني جنيه ونصف، وأن هذه المؤسسة ستتمكن

بعد إنشائها من سداد الأموال التى ستنفق على إنشائها، ثم تغطى نفقاتها من العائد المنتظر تحصيله من العمولة من أصحاب الأعمال والتى تبلغ ١٥٪ من إجمالى أجور العمال التى سيتم تشغيلهم عن طريقها..

ومن البديهى أن فكرة إنشاء هذه المؤسسة هى فكرة مدنية وقاهرية، بمعنى أن خطوطها قد رسمت فى مدينة القاهرة وأن مركزها الرئيسى سوف يكون أيضاً فى مدينة القاهرة، وأن أى فكرة قاهرية المولد والإقامة لا تصلح عادةً للريف ولا تتحمل مناخه ومتاعبه، كما أنها ذات طابع إدارى، وقد حكم الواقع على فشل أى طابع إدارى فى مواجهة مشاكل جماهير عمال الزراعة والتراحيل يشهد على ذلك خبرة تجارب تشغيل هؤلاء العمال فى الدقهلية والبحيرة ومركز قلين، وعليه فإن قيام هذه المؤسسة يجعل وزارة العمل تُواجه بعدد من التناقضات مثل:

١- أن وجود عمال التراحيل يمثل ظاهرة رأسمالية سوف يقضى عليها تطورنا الاجتماعى بفضل التخطيط الاشتراكى الذى يجب أن يغطى كل شئ بما فى ذلك القوى البشرية المنتجة، وهذا يعنى أن وجود عمال التراحيل هو وجود مؤقت وغير مستمر، ولذا فمن العبث قيام مؤسسة ثابتة لعمال ليسوا ثابتين بحكم القوانين الموضوعية لتطور المجتمع..

٢- وحتى وزارة العمل نفسها، فهى وزارة مرحلية ومؤقتة بحكم سُنة التطور فى بلادنا فكيف تعالج ظاهرة عمال التراحيل التى تماثلها من حيث المستقبل..

٣- من المعروف أن الوظيفة الأساسية لوزارة العمل حالياً هى مراقبة العلاقات بين طرفى الانتاج سواء فى القطاع العام أو الخاص، وأن وجود هذه المؤسسة يجعل هذه الوظيفة متناقضة، لأنها كيف توفق بين كونها صاحب عمل وبين كونها الراعية الأمينة من أجل سيادة وتنفيذ العلاقات العادلة والمتقدمة بين

طرفى الإنتاج، ففى هذه الحالة سوف تكون خصماً وحكماً لأنها ستقوم بدور صاحب العمل المتحيز دائماً وفق مصالحه، ومن ثم فإنها سوف تصبح طرفاً فى علاقة لا يصح أبداً أن تظل راعية لها ورقيبة عليها..

٤- كما أن عدم التوفيق الذى لازم هذه الوزارة فى إدارة مؤسساتها الخاصة كمؤسسة التأمينات الاجتماعية التى يستجير منها عمالنا الشيوخ والمصابين، كان عاملاً فى جعل الجماهير العاملة تشك فى نجاح هذه المؤسسة..

ولهذا كله فإن النقابات الزراعية باعتبارها تنظيمات جماهيرية وشعبية هى صاحبة الحق والمصلحة فى قيادة معركة القضاء على ظاهرة البطالة والتراحيل فى الريف المصرى، وذلك بالمشاركة الإيجابية والفعالة مع كافة الحركات النقابية المصرية تحت قيادة التنظيم السياسى، وهذا عملاً بالميثاق الذى أكد دور النقابات الزراعية بقوله.. كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم.. إن هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشاً حضارياً يقرب القرية إلى مستوى المدينة..

مشروع النقابة العامة للعمال الزراعيين

قررت النقابة العامة لعمال الزراعة فى إحدى خطاباتها الدورية الخاصة بعرض نشاطها، أن عمال التراحيل لا يحصلون على أجورهم كاملة سواء من مكاتب التشغيل أو من المقاولين، فمكاتب التشغيل لا تعطيهم إلا ٨٠٪ من أجورهم والمقاولون لا يعطونهم إلا ٧٠٪ من هذه الأجور، ولذلك بادرت النقابة العامة بتشغيل العمال على أن تعطيهم كافة أجورهم كاملة.. وفي سبيل ذلك أعدت مشروعاً لتشغيل عمال التراحيل هذا نصه..

إن النقابة العامة لعمال الزراعة وهى تعالج مشكلة عمال التراحيل وهم جزء منها إنما تضع فى اعتبارها الأمور التالية:

أولاً.. أن عمال الزراعة والتراحيل قوة منتجة فى إمكانها أن تضيف إلى المجتمع الجديد مزيداً من الرخاء وليس من الاشتراكية فى شئ أن يصوروا على أنهم عالة فتعتمد لهم ملايين الجنيهات لإنشاء مؤسسة لتشغيلهم بينما لن ينالهم من هذه الملايين إلا الفتات، وستكون هذه المؤسسة عبارة عن جهاز وظائفى ضخم.

ثانياً.. إن اعتماد الملايين لإنشاء هذه المؤسسة، إنما يعنى تفكيراً علوياً بعيداً عن عمال الزراعة ويلغى دورهم كقوة إنتاجية فى المجتمع يمكنها أن تقدم لنفسها وللمجتمع الكثير، بدلاً من أن تجعل منها قاعدة لجهاز وظيفي سينتهى حتماً إلى البيروقراطية، ويستهدف فى النهاية حل مشاكل عدد من الموظفين لا مشاكل الفئة التى أنشيء من أجلها..

وبذلك فمشروع وزارة العمل لم يضع فى اعتباره التطورات التى أدخلتها ثورة ٢٣ يوليو على عمال الزراعة، الذين بدأوا يحسون بكيانهم الاجتماعي باعتبارهم طاقة يمكن أن تخرج من صفوفها العناصر التى تقوم بالمهام المكلفة لها، كما أنها أخذت ..أي الوزارة تجارب المحافظات كلاً على حدة بدون أن تبحث عن حل لأى مشكلة من المشاكل التى قابلت المحافظات أثناء قيامها بتشغيل العمال..

علماً بأن هناك حلولاً يمكن أن تقدم على أن تكون بعيدة عن تحميل الدولة أعباء مالية سوف تذهب إلى جيوب الموظفين، ونحن مازلنا فى مرحلة البناء، وعلى أن تزكى فى العمال روح المبادرة ، والمساهمة فى حل مشاكلهم عن طريق نقابتهم، حتى تكون هذه الحلول عاملاً للنهوض بالنقابة ، وربطها بالعمل لا طريقاً لتحويلها إلى مجرد صورة شكلية مفزعة ينفض من حولها عمال الزراعة والتراحيل.. وأول هذه الحلول، إلغاء نظام المقاولين واستصدار قانون ينص على عقوبة السجن ، وأن تكون وجوبية لكل من يحاول أن يعمل كمقاول، وأن ينص أيضاً على عقوبة صاحب العمل الذى يتعامل مع المقاولين بغرامة مالية كبيرة، ومصادرة أى وسيلة من وسائل النقل التي تستخدم لنقل العمال لصالح المقاولين، وما بها من أدوات، وأن يتم تشغيل العمال عن طريق النقابة العامة لعمال الزراعة ولجانها النقابية بالتعاون مع الهيئات المعنية، وتشكل هيئة بالقاهرة تشرف على فروع لها فى المحافظات.. وحتى تتكون هذه الهيئة فلابد أن نعرف الظروف التى نعيشها إذ أنشأنا هذه الهيئة فى ظل الحكم المحلى، وبذلك يجب أن تكون الهيئة بعيدة كل البعد عن البيروقراطية المحلية والأجهزة العلوية ولا نحشدها بأعداد كبيرة من الموظفين، وأن تظل جهازاً شعبياً تقوم فيه النقابة العامة بالدور الأساسى والرئيسى، وعلى ذلك فإن النقابة العامة لعمال الزراعة ترى أن تسمى الهيئة العامة لتشغيل عمال الزراعة والتراحيل.. وأن تتكون على الوجه التالي..

١- يكون للنقابة العامة ٥٠٪ من أعضائها..

٢- الأعضاء الذين يمثلون وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى - وزارة الحكم المحلى - وزارة الزراعة - وزارة الرى - وزارة الصحة - وزارة العمل، هذه هى الهيئات المعنية بشئون عمال الزراعة والتراحيل، والتى يجب أن يتكون من مندوبيها مجلس إدارة الهيئة، على أن يتولى رئاسة هذه الهيئة السيد/ نائب رئيس الوزراء للحكم المحلى أو من ينوب عنه..

تلك هى الصورة المركزية للمؤسسة أما لجانها بالمحافظات فتتكون من ممثلى الهيئات السابقة على مستوى المحافظة، على أن يكون للنقابة العامة ٥٠٪ من أعضاء اللجنة الفرعية من أعضائها الموجودين بالمحافظة، وتكون هذه اللجنة برئاسة المحافظ أو من ينوب عنه.. أما العمل على مستوى القرية فيكون من اختصاص اللجان النقابية ويمكن تلخيص عمل هذه الهيئة وفروعها بالمحافظات واللجان النقابية كالآتى:

١) الهيئة العامة لتشغيل عمال الزراعة والتراحيل.. ويتبع هذه الهيئة مكتب لتنفيذ تعليمات الهيئة ويقوم بالآتى..

(أ) القيام بإعداد الدراسات الفنية اللازمة لتشغيل عمال الزراعة وعمل الاحصائيات.

(ب) تنظيم العمالة طبقاً للسياسة العامة للدولة ومشروعاتها.

(ج) إعداد اللوائح المنظمة لسير العمل فى الهيئات الفرعية.

(د) تلقى الاحصائيات والبيانات من الهيئة الفرعية بالمحافظات وظروف العمل بها.

(هـ) تنسيق العمل بين المحافظات المختلفة.

(و) تلقى الطلبات من الوزارات والهيئات والمؤسسات وإصدار التعليمات للفروع بتنفيذها.

(ز) الإشراف على الفروع وتوجيهها..

٢) الهيئة الفرعية بالمحافظة .. ويتبع هذه الهيئة مكتب فرعى فى أضيق الحدود، وذلك لتقوم بالآتى..

(أ) الإشراف على عمال الزراعة والتراحيل باللجان النقابية.

(ب) صرف مستحقات هؤلاء العمال عن طريق لجانهم النقابية.

(ج) تنظيم العمال داخل المحافظة ومعرفة بياناتهم من اللجان النقابية.

(د) اخطار اللجان النقابية بالأعداد المطلوبة من كل لجنة وموعد بدء الترحيلة ومدتها ومنطقة عملها.

(هـ) الإشراف على وسائل نقل العمال إلى مناطق العمل.

(و) تلقى اخطارات أصحاب الأعمال عن أى تحركات وتنقلات يقومون بها بين العمال داخل المحافظة.

(ز) الإشراف على العمال فى مناطق العمل للتأكد من حصولهم على حقوقهم كاملة..

٣) اللجان النقابية بالقرى.. وتقوم بالآتي:

(أ) تسجيل العمال الراغبين فى طلوع الترحيلة.

(ب) إعدادهم للترحيلة عند اخطارهم بذلك من الهيئة الفرعية.

(ج) الإشراف على انتقال العمال بطريقة مأمونة.

(د) العمل على توقيع الكشف الطبى عن طريق مفتش الصحة على كل عامل قبل قيامه للترحيلة.

(هـ) تنظيم الأعمال بين عمال الزراعة داخل القرية.

(و) تنفيذ ما يصدر لها من تعليمات من الهيئة الفرعية بخصوص عمليات التشغيل.

(ز) التصدى لمقاولى الأنفار وموردى الأنفار..

تمويل الهيئة..

ويراعى فى تمويل الهيئة أن تمول بطريقة شعبية حتى لا تكون عبئاً على الدولة وألا تعمل الهيئة على إلغاء الوسطاء لتحل محلهم فى تشغيل العمال بأن تقطع من أجورهم ٢٥٪ كما هو وارد فى مشروع الوزارة. فرب العمل الذى يدرك أن نسبة ٢٥٪ تستقطع بالإضافة إلى إجمالى الأجور لا يفوت نظرته الذكية أن يكون هذا الاستقطاع على حساب الأجور نفسها .. ومن ثم يظل لا يعنى بالضرورة الإنسانية التى يجب أن يكون توفيرها للعمال، وإنما يُنشأ صندوق خاص للعمال يجمع فيه حصيلة المبالغ الآتية..

تعد استمارات تشغيل العمال بها بيانات وافية مقابل رسم دمغة ٥٠ مليماً ، ويلصق على كل استمارة تشغيل عند قيام العمال للترحيلة طوابع يمثل فيها يوم العمل بقرش واحد، وأن يقتطع جزء من ضريبة المهن الزراعية لصالح الهيئة.. تلك الضريبة التى فرضت فى فترة كان ينظر إلى المهندسين فقط بأنهم الفئة الوحيدة العاملة فى الزراعة.. ولكن منطق الثورة لم يعد يسمح بذلك، وإنما لابد أن توزع حصيلة هذه الضريبة على جميع العاملين بالزراعة بحد أدنى لا يقل عن النصف لعمال الزراعة. ولا شك أن تشغيل ٤ مليون عامل ليوم واحد على مدار السنة يحقق ٤٠٠٠٠ جنيه، وهذا نظام يزيد من ربط العامل بنقابته وحصيلة هذه المبالغ تصرف على بناء مساكن متنقلة وعلى مشروعات التثقيف.. الخ

الاستفادة من الخدمات الحالية..

والهيئة عندما تتأسس فليست وزارة جديدة وتبنى وتخلق الاعتمادات وتخلق

لنفسها جهازاً ضخماً من الموظفين، وإنما يجب أن تستفيد من الخدمات الحالية، وتعمل على توصيلها إلى عمال الزراعة والتراحيل فى أماكن عملهم، سواء كان ذلك من وزارة الشئون الاجتماعية ، ووزارة الصحة ...الخ. وذلك بدون خلق أجهزة خاصة، فبلورة مجال العمال الزراعيين سيدفع بهذه الوزارات إلى أن تعمل بصورة مبسطة وشبه متخصصة فى ذلك المجال..

الهيئة والنقابة العامة..

والنقابة هى الجهاز والخلايا المنتشرة فى كل القرى، والقادرة على الارتباط بمشاكل العمال وعلى أكتافها ستنشأ هيئة لتشغيل العمال، فلن تكون الهيئة جهازاً آخر يعتدى على اختصاصات النقابة ولجانها، وإنما سيظل تمثيله مقصوراً على الاشتراك مع النقابة فى الأجهزة العلوية، وأما الشبكة النقابية المنتشرة فى أربعة آلاف قرية فهي القاعدة التى ستنفذ أعمال الهيئة عن طريق النقابة، ولكن الوزارة فى مشروعها الذي ترى فيه بديلاً عن النقابة فستظل تدور فى دائرة تبعد عن الاشتراكية الناصرية بأن تنشئ أجهزة ليس هدفها تنظيم العمال ودفعهم إلى الأمام بقدر ما تنشئ أجهزة ضخمة من الموظفين ليست من العمال، وإنما تنقل إليهم خدمات الدولة التى تمثلهم على أنها أعمال خيرية..

والوزارة عندما تقدمت بمشروعها إنما تقدمت به على حساب التنظيم النقابى، فقالت فى تقريرها.. وبحثت الوزارة أيضاً مبدأ قيام النقابة العامة لعمال الزراعة بأمر تشغيل عمال التراحيل، لكنها انتهت من دراستها إلى صعوبة ذلك لأن النقابة مازالت ضعيفة سواء من ناحية عضويتها ، أو ميزانيتها ، أو أجهزتها الإدارية والفنية الأمر الذى لا يمكنها حالياً من القيام وحدها بهذه المهمة.. وحتى إذا توافرت للنقابة الإمكانيات الكافية واتسعت عضويتها بالإفادة من أحكام القانون

رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ فإنها لا يمكن أن تقوم فى الوقت الحالى بأكثر من دور مساعد فى هذه العملية المركبة المتعددة الأطراف..

وقد اهتمت الوزارة بقدرة هذه الإمكانيات فى التنظيم النقابى الجديد لكى تكون اللجان النقابية لعمال الزراعة على المستوى التنظيمى الذى يؤهلها للقيام بهذا الدور المساعد..

- ومن المفيد في الرد على هذه النظرة الظالمة أن نبرز ما يأتى:

١. إن النقابة قائمة فعلاً قبل قيام المؤسسة التى تقترحها وزارة العمل، فإن يكن فى النقابة ضعف فى العضوية أو الميزانية أو الأجهزة الإدارية والفنية فإنه من الممكن تدارك هذا الضعف بدلاً من خلق جهاز جديد لا تربطه بعمال التراحيل رابطة، والأصل على كل حال أن صاحب المصلحة فى تقوية مكانة العامل وتأمين مستقبله هى النقابة. ومن هنا ينبغى حرصها على مصلحته، ولا يطفئ حماسها لهذه المصلحة لأنه وليد إحساس حقيقى يوجب حمايتها، لا وليد ثورة عاطفية ولا نتيجة تنظيم يحس موظفوه أن خيره يعود على جماعة لا تربط بينهم أدنى رابطة

٢. قصر عمل النقابة على القيام بدور تنظيمي مساعد لا موجب له خصوصاً وأن هذا قد يضر بالصلات التى تقوم بين العامل والنقابة. ولا شك أن توزيع الإشراف بين المؤسسة ، والنقابة .. يؤدى أيضاً إلى الإنتقاص من ولائه لنقابته، ويهدم فى النهاية الروابط بينهما، ولا ريب أيضاً أن هذا قد يؤدى إلى جعل المؤسسة بوصفها المهيمنة على توجيه العامل فى الواجهة المقابلة للنقابة مما قد يؤدى إلى قيام المنازعات بينهما فتصبح المؤسسة عبئاً على عامل التراحيل بدلاً من أن تكون نفعاً خالصاً له..

مهام الهيئة..

ولا شك أن الحل الجذرى لمشاكل عمال الزراعة والتراحيل، إنما يكون فى اتساع

الرقعة الزراعية وفى عملية التصنيع ولكن حتى يتم ذلك فعلى الدولة أن تصدر بعض التشريعات بالنسبة للمقاولين وأن تقلم أظافرهم .. شأنهم فى ذلك شأن الإقطاعيين، فإن كان الإقطاعى يمتلك الأرض فالمقاول يمتلك البشر والقوى العاملة..

والمهام الباقية إنما يوكل حلها إلى النقابة مع الهيئة التى ستقوم بإنشائها وهى عندما تحل هذه المشاكل فإنما يجب عليها أن تحلها في الإطار الذى وصلت إليه الثورة فى تكريمها للإنسان لا أن تقدم الحلول ، وهى تضع فى ذهنها أنها وصية على حماية بعض العمال الذين يبدو في نظرها أنهم لم يصلوا بعد إلى تحمل المسئولية..

ومن المؤسف أن مشروع الوزارة قد وقع فى نفس الخطأ، فلم يحلوا مشاكلهم باعتبارهم قوة انتاجية فى بلد الاشتراكية الناصرية وإنما تناول مشاكلهم بطريق الوصاية فحصر نفسه فى نفس التفكير القديم وصور المشكلة على أنها تنحصر فى:

١- تجميع العمال.

٢- ترحيلهم.

٣- استقبالهم فى أماكن العمل..

وليست المشكلة فى تجميع العمال.. والقول بأن أولى مشاكل عمال التراحيل هو تجميعهم قول فيه ظلم لإنسانية عمال التراحيل، ولهذا وجب أن يستبدل نظام التجميع بفكرة التسجيل والحصر فى فروع النقابة بالقرى .. حتى تستطيع أن تقوم اللجان النقابية بمساعدة الحكم المحلى بالآتى..

١- حصر عمال التراحيل فى كل دائرة وفقاً لمعلومات كافية عن حالة كل عامل الاجتماعية ومحل إقامته وعدد أولاده وموارد رزقه.

٢- يقسمون إلى فرق عمل متساوية لهم أيام عمل ويعتبرون التراحيل مصدراً إضافياً للرزق. وعمال تراحيل لا مورد لهم إلا العمل فى التراحيل.

٣- يجب أن ينقص من كل عامل من عمال الجيرة قدراً من أيام عمالته على وجه تقريبى.

٤- وأن يعطى الفرصة أولاً لعمال التراحيل ليحصلوا على أيام متساوية لعمال الجيرة، فإذا ما أعطوا الفرصة جرى تشغيل الجميع على السواء ليكفل تكافؤ الفرص فى الرزق لأفراد الجماعة الواحدة.

٥- يجب أن يراعى فى تشغيل العمال الجوانب الاجتماعية، فيفضل المتزوج ذو الأولاد على المتزوج، والمتزوج بدون أولاد على الأعزب ..الخ. وإذا تعددت فى الأسرة الواحدة عمال تراحيل كان الجمع بينهم أولى.

٦- تكتب كشوف اللجان النقابية لترشيح العمال تكون مرتبة وفقاً لأحوالهم الأسرية والاجتماعية ، وتتغير بتغير الظروف، وفيها ترشح العمال للعمل أولاً بأول.

٧- يكون الكشف الطبى على العمال فى اللجان النقابية بحيث يعطى العامل كشف لياقة طبية للعمل الذى ترشح له.

٨- يعطى العامل مذكرة توصية تعتمدها النقابة ضماناً لعدم تعددها، ولا يجوز تشغيل عامل بغيرها مصحوباً بترشيح اللجنة النقابية بالإضافة إلى إجراء كشف طبى للياقته.

٩- ترسل كشوف الترتيب من اللجان النقابية إلى النقابة العامة بالمحافظات حيث يقوم جهاز تنفيذى بالهيئة العامة بالقاهرة بتلقى طلبات العمال من الشركات.

١٠- تتلاشى بذلك مشكلة التجميع .. وتتكافأ الفرص وتقوى الرابطة بين العامل ونقابته الأمر الذى يدعو الى تدعيمها بالعضوية النقابية..

ومادمنا قد خطونا خطوات واسعة فى المجتمع الاشتراكى فإن علاجنا لمشاكل عمال الزراعة والتراحيل يجب أن لا تقتصر على مظاهر الماضى، وإنما يجب أن نمتد فى علاجنا إلى الجذور واضعين فى الاعتبار أن عمال الزراعة قوة ذات تأثير على الإنتاج وأن ما لحقها

من مظاهر غير إنسانية إنما هو وليد المجتمع الإقطاعى البائد ونظام السُخرة الزائل، وبذلك فعندما نبحث مشاكل انتقال العمال فيجب أن نضع فى اعتبارنا أنهم قادرون على الوصول بأنفسهم، وليسوا بضاعة تجمع ويقذف بها إلى مناطق العمل بحالة غير إنسانية. ولذلك فليس مفيداً أن نفرض عليهم أسلوباً معيناً فى الانتقال.. وإذا كان حصر الجيل من عمال الزراعة يقضى على ما يسمى الآن بعملية التجميع فإن نقل العمال إلى مواطن العمل يصبح بدوره سهلاً ولا يحتاج إلى حلول صعبة ويمكن مثلا:

(أ) أن نترك لهم الحرية فى اختيار الطريق الذى يصل بهم إلى محل العمل مع تحديد موعد للتجمع فيه..

(ب) وأن تتولى اللجنة النقابية أو الهيئة الفرعية بمعاونة الحكم المحلى النقل فى سيارات اتوبيسات .. شأنهم شأن باقى المواطنين، وفى كلتا الحالتين يكون النقل على حساب رب العمل ذهاباً وعوده ومن الممكن أن يعطى للعامل إذن بريد أو ايصالاً قابلاً للصرف من محل العمل فى نهاية مدة الترحيلة من جهة رب العمل ضماناً لبقائه هناك حتى نهاية المدة..

الأجر..

إن مشكلة عمال التراحيل الحقيقية هى مشكلة الأجور، فالاستقطاعات الهائلة الموجودة حالياً لصالح المقاولين دون أنفار التراحيل ، أو الاستقطاعات التى تفرض على إجمالى الأجر من رب العمل، ويتحمل عبئها فى النهاية عامل التراحيل، هى التى تنزل الأجر إلى أدنى الحدود - ومن ناحية أخرى توجد فكرة خبيثة يمارسها رب العمل من أول لحظة، فهو يتعاقد على العمل بالأنفار مثلاً ولكنه مع عامل التراحيل يعطيه الأجر بالمقطوعية، ويحقق من ذلك ربحه الهائل..

لذلك يجب أن يتم التعاقد مع رب العمل (الشركة) بذات الطريقة التى تتعاقد

بها مع الوزارات والمؤسسات والمصالح مع ملاحظة اعطائه الربح المعقول لنفقات التشغيل والاستهلاكات والإدارة وما سواها مما يستلزمه صالح العمل فى حالة التشغيل فى الشركات..

وحرصاً على صالح العمال فمن المفيد أن يعلق شرط العمل فى مكان العمل، وبهذه الطريقة يمكن أن يعطى الأجر مقابلاً للإنتاج .. فيتراوح هبوطاً وصعوداً مع ما يبذله العامل من مجهود - وبذلك تنقطع الشكوى من تواكل عمال التراحيل وضعف إنتاجهم، ويمكن تنظيم اثبات إنتاج العامل خلال العمل عن طريق السراكى، ويمكن تقدير أجر تقريبى يومى يتفق مع طرق الإنتاج العادية عند الاعداد للترحيلة، ويتفق مع العامل على ما يأخذه أهله فى محل اقامته اسبوعياً خصماً من أجره، ويؤشر فى استمارته بذلك. فإذا ما وصل العامل إلى محل العمل وانتظم فيه نخطر الهيئة الفرعية التى تقوم بتوصيل الأجر لأسرته اسبوعياً عن طريق اللجنة النقابية، ولا ينقطع هذا عنهم إلا فى حالة اخطار اللجنة النقابية بالقرية بانقطاعه عن العمل - والعامل حيث يعمل يتقاضى باقى أجر إنتاجه مقتطعاً منه مقابل تغذيته، وعلى كل فإن هذا الحل يضمن عدم ضياع أموال التراحيل نتيجة هرب بعض العمال أو تقاعسهم عن العمل..

والإقامة والتغذية والخدمات الطبية فى محل العمل.. يعتبر التأشير على استمارة العامل بصلاحيته طبياً من طبيب اللجنة النقابية أساساً ضرورياً لقبول إلحاق العامل بالعمل، ومن ناحية أخرى بدء لمسئولية رب العمل عن كل ما يلحق بالعامل وهو فى عمله فيلتزم رب العمل بتعويضه عن إصابات العمل ونقله للعلاج لأقرب مستشفى، ورعايته صحياً فى مكان العمل ويصرف أجره طوال مدة المرض ونقله عند الوفاة إلى موطنه الأصلى، ولا يأذن لرب العمل بتشغيل العمال إلا بعد التثبت من قدرتهم على القيام بهذه الخدمات، ويحرم كل صاحب عمل من قبول إعطائه أو حتى حق دخول

العطاءات ما لم يقدم مع عطائه ما يفيد أنه قادر على إعداد أماكن الإقامة اللائقة وكل سبل التغذية والحصول على الماء النقى للشرب والاستحمام، وبقوة التشريع يعتبر التحقيق من توفير هذه الوسائل شرطاً أساسياً لقبول أن يسوغ لرب العمل القيام بالعمل، وفى هذا الصدد يمكن الاستعانة بخبرة الجيش فى إعداد المعسكرات المتنقلة وتوفير وسائل الإقامة والتغذية وتوفير الحياة. وهنا يجب أن توجه كل مؤونات التغذية الخارجية لهؤلاء العمال الذين يعيشون بعيداً عن العمران، ويكون رب العمل ملزماً بتقديم وجبة غذائية كاملة بسعر لا يتعدى عشرين مليماً وتوفير المواد الغذائية الضرورية بالمنطقة بالسعر الذى تباع به فى المجمعات الاستهلاكية وأن يحرم على رب العمل أن يقوم ببيع أى سلعة إلى العمال حتى لا تعود الصورة القديمة من جديد وحتى يجد العامل ما يحتاجه زيادة عن المقررات المقدرة له وإلزام رب العمل لتقديم التسهيلات والأماكن التى تمكن النقابة من تقديم خدماتها العامة وتوعية العمال اذ أنه من المفيد أن تزودنا مناطق العمل بوسائل الإعلام والترفيه كالراديو والتلفزيون والخ..

هذه النظم تتطلب مراقبين وموظفين.. إن صرف الأجور على الصورة التى سقناها سواء فى محل إقامة العامل أو فى محل العمل - وتقييم العمل اليومى للعامل والتحقق من توفير الرعاية الصحية ،والاجتماعية له نحتاج إلى عدد من المراقبين فى محل العمل، ويجب أن يستعان بعدد من الموظفين الكتابيين فى أضيق الحدود فى كل محافظة يتفق مع الأيدى العاملة بها .. وينتدبون اللجان النقابية التى يعهد غليها بتقديم العمال فيقومون بتنظيم العملية عند الإعداد والترحيل، ويترك الصرف الاسبوعى لأمين صندوق اللجنة النقابية بمعاونة مندوب من اللجنة الفرعية، أما فى اماكن العمل فكل لجنة تقدم عمالاً على أن تنتدب من بينهم عاملاً أو أكثر يضاعف له الأجر، ويقوم بعمليات المراقبة ويكون حلقة الاتصال بين اللجنة النقابية وعمالها ويتقاضى أجره من اللجنة النقابية على حساب رب العمل كما يكون

احتساب أجور عامل صرف المرتبات والإعداد للترحيلة على حساب رب العمل فى كافة الوحدات التى قامت بتقديم العمال منذ قيام الترحيلة حتى نهايتها..

التأمينات..

يلزم كل رب عمل بالتأمين على عماله ضد إصابات العمل ويكون اشتراكه فى هيئة التأمينات شرطاً أساسياً لقبول العمالة لديه على أن يكون لكل عامل سجل خاص بلجنته النقابية يوضح فيها أيام عمله وأيام بطالته واستحقاقاته لدى هيئة التأمينات الاجتماعية التى تدفع له من أصحاب العمل..

تمليك عمال التراحيل..

عمال التراحيل ينبغى أن يكونوا أول من يملكون الأرض التى يستصلحونها، ويقدم منهم على سواهم الأكثر انتاجاً فى عمله. كما أن فى إعطائهم الأولوية فى التمليك سيكفل الإنقاص من عددهم الهائل على التدريج، ومع ذلك فسيؤدى هذا إلى بحث التأمين ضد بطالتهم متى اتسعت فرص العمل..

التوعية والترفيه..

من ألزم اللوازم لعمال التراحيل أن يعتنى بتوعيتهم فى محل عملهم ونقابتهم، والنقابة العامة ولجانها تلزم بالآتى:

١- محو الأمية.

٢- تدعيم الخلق والسلوك الاشتراكى.

٣- تعريفهم بواجباتهم وحقوقهم.

٤- نشر الثقافة الاجتماعية كتحديد النسل والادخار.

٥- نشر وسائل الترفيه.. وبمثل هذا يمكنهم أن يشقوا طريقهم.

وإننا (أى النقابة العامة لعمال الزراعة) إذ تقدم هذا المشروع فنحن لا نستطيع أن ندعى له صورة الكمال وإنما مجرد محاولة متواضعة لفتح باب المناقشة فيه بين صفوف عمال الزراعة والتراحيل، ومن يهمهم أمر الإنسان والانتاج عن طريق النقابة العامة والاتحاد الاشتراكى العربى، حتى يستطيع عمال الزراعة أنفسهم أن يتقدموا من خلال مشاكلهم بالصورة السليمة الكاملة لمشروع يجدون فيه خيرهم ويحسون فيه بنبضاتهم - فلقد فتحت الثورة لهم الطريق ليفكروا بأنفسهم وأزالت عنهم كل وصاية.. والذين يهزمون الصحراء ويذللون الجبال جديرون فى عهد الاشتراكية، وخلف قيادة زعيمنا العظيم الرئيس «جمال عبد الناصر» أن يهزموا هم بأنفسهم مشاكلهم، وأن يحسنوا التعبير عن أنفسهم..

هذا هو مشروع النقابة العامة لعمال الزراعة الذى قد ضم أغلب الجوانب الإيجابية فى التجارب والمشاريع الإصلاحية الخاصة بتشغيل عمال الزراعة والتراحيل، ولذا فيمكن وصفه بأنه مشروع متقدم لاعتماده على الخلية الأساسية بالقرية ممثلة فى النقابة الريفية. هذه النقابة التى ستدفع عمال الزراعة والتراحيل إلى المشاركة الفعلية فى إدارة شئون أنفسهم لأول مرة، وهذا يعنى بعث لشخصيتهم ووجودهم فى الحياة المصرية الجديدة.. بيد أن هذا المشروع لم ينفذ إلا بشكل جزئى ومحدود، حيث استطاعت النقابة العامة الحصول على بعض الاتفاقات لتشغيل عمال الزراعة والتراحيل، وكان أبرزها ما تم مع المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة التى تعاقدت على تشغيل عشرة آلاف عامل عن طريق النقابة لمدة عام على أن يكون أجر العامل ٤٥ قرشاً، والعامل الحدث الذى يقل عمره عن ١٦ سنة ١٦ قرشاً والولد والبنت من سن ١٠ إلى ١٣ سنة ١٢ قرشاً. وعلى أن تقدم المؤسسة وجبة غذائية يتم صرفها بإشراف النقابة العامة..

ولم يتم تعميم هذا المشروع المتقدم على المستوى القومى لأسباب ثلاثة.. أولها.. ضعف النقابة العامة من حيث عضويتها وماليتها، ومن حيث تسلل المقاولين وأتباعهم إلى لجانها بالقرى والكفور.. وثانيها.. عدم وجود أى مساندة من قبل وزارة العمل ومحافظات الحكم المحلى.. ثالثها.. الخلافات الحادة التى قد نشبت بين أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى وقيادة النقابة العامة بصدد قيادة عمال الزراعة والتراحيل، يشهد على ذلك تصريحات عبد الحميد غازى أمين أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى ضد النقابة العامة لعمال الزراعة التى أشرت إليها سابقاً.. وكذلك تصريحات صلاح أبو المجد رئيس نقابة العمال الزراعيين فى مجلة العمال الصادرة فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والتى جاء فيها.. أن النقابة التى تمثل العمال الزراعيين لم تشترك فى مؤتمر الفلاحين الأخير، ومعنى هذا أن الذين ناقشوا مشكلات العمال الزراعيين ليسوا عمالاً زراعيين.. وبالإضافة إلى ذلك فإن العمال الزراعيين عمال وليسوا فلاحين.. وجاء فى هذه التصريحات أيضاً قوله.. أن الاتحاد العام للعمال سبق أن درس هذه المسألة واتخذ قراراً بأن العمال الزراعيين عمال وليسوا فلاحين وهم لذلك يتبعون أمانة العمال..

ورغم التقدم الملموس فى مشروع النقابة فقد صاحبه بعض العيوب أهمها أنه لم يوضع فى اتجاه تصفية ظاهرة التراحيل والبطالة فى الريف وذلك على المدى البعيد، ولم ينص على وقف تدفق الأحداث والشبان الريفيين على أشغال التراحيل عن طريق تأهيلهم بعيداً عن أعمال التراحيل البدائية مراعاة لتطورنا الاجتماعى والاقتصادى ولم يدع إلى إقامة المزرعة التعاونية أو الجماعية للأرض الجديدة بدلاً من تمليكها كما جاء فى المشروع، هذا التمليك الذى يمثل عيباً من عيوب المشروع لأسباب كثيرة سوف أوضحها فيما بعد.. وبجانب هذا كله فقد فات على النقابة أن تدرك جيداً أن تنفيذ هذا المشروع هو معركة هامة من معارك ثورة الريف بقصد

تحقيق التحول الاشتراكى فى مجالنا الزراعى.. ومن ثم فكان لابد من تسييس المشروع نظرياً وعملياً بالتعاون الجاد والمخلص للاتحاد الاشتراكى والنقابة العامة للعمال الزراعيين - والاتحاد العام للعمال لتنفيذه ابتداءً من القرية وعلى أرضها..

شهادة الصحافة المصرية..

تشهد الصحافة المصرية المملوكة للاتحاد الاشتراكى على أن عمال الزراعة والتراحيل فى بلادنا مازالوا يعيشون حياة هامشية وليس لهم أى أثر تقريباً فى مجال العمل الوطنى عموماً، سواء فى الاتحاد الاشتراكى أو هيئات الحكم المحلى أو حتى فى نقاباتهم الزراعية، حيث لم تحقق لهم الحياة الجديدة فى مصر الثورة أى تقدم ملموس فى هذا الصدد. وذلك رغم المشاريع الإصلاحية الخاصة بتنظيمهم وتشغيلهم، هذه المشاريع التى لم تطور حياتهم ومعيشتهم بشكل مناسب يؤيد ذلك ما نشرته الصحافة المصرية من تحقيقات ودراسات كان أبرزها ما جاء بالصحف الآتية..

***

جريدة العمال الأسبوعية..

فى ٥ أكتوبر عام ١٩٦٦ نشرت هذه الجريدة تحقيقا استهلته بقولها: هؤلاء العمال يعيشون فى وجدان عبد الناصر وضميره لا تفوت مناسبة إلا ويذكرهم، ثم قالت، وعمال التراحيل هم الذين يهاجرون وعددهم كما تقول النقابة العامة ٣٠٠ ألف عامل، وإذا كانت مشاكل عمال المجاورة وعمال التراحيل واحدة إلا أن الصورة تبدو واضحة من خلال الوقوف على حالة عمال التراحيل. إن مشاكل عمال التراحيل والزراعة متعددة وكثيرة، لقد ارتفع الأجر ولكنه لا يذهب كله لجيب عمال الزراعة، وإنما يذهب أكثره إلى عدد من مقاولى الأنفار وهؤلاء الذين تسللوا إلى نقابات العمال الزراعيين فى بداية تشكيلها، وحاولوا أن يستغلوا وجودهم لكى

يزدادوا ثراءً واستغلالاً.. وتحدثت عن تجارب المحافظات فقالت، لقد دخلت المحافظات تجارب هامة جديرة بالدراسة لتنظيم تشغيل عمال التراحيل.. كانت تجربة الدقهلية أبرز تجربة فى مجال تشغيل عمال التراحيل بالنسبة لضخامة حجم العمالة الذى مارسته، لقد نجحت فى تشغيل ١٥ ألف عامل، ولكن التجربة كانت قصيرة ولم يكتب لها النجاح وكانت تحمل فى داخلها عوامل فشلها. لم تضع المحافظة فى اعتبارها وهى تعمل على حل مشاكل عمال التراحيل أن توكل أمرهم للعمال أنفسهم وللجانهم النقابية، وإنما فرضت جهازاً وظيفياً ضخماً استعان بلجان اسمتها لجان الإشراف تتكون من رئيس مجلس القرية أو نائبه رئيساً وعضوية رئيس النقطة «الشرطة» والعمدة أو نائبه وأمين لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية ورئيس الجمعية التعاونية بالقرية.. ويتضح من تشكيل اللجنة أنها لم تتعامل مع اللجان النقابية مما فتح الباب واسعاً أمام متعهدى وسواقى الأنفار والسائقين.. وفى البحيرة جرت تجربة قامت على نظام مجلس لتشغيل عمال التراحيل يرأسه مجلس المدينة وبعض الموظفين، وقد فشل ذلك المكتب فى أن يغطى احتياجات العمل وأعطى مجالاً واسعاً لمقاولى الأنفار ومنحهم فرص العمل.. ولم تستطع تجارب المحافظات أن تعالج المشكلة علاجاً جذرياً مما أدى إلى أن تتحول هذه التجارب إلى مجرد أجهزة علوية بيروقراطية.. وكتبت هذه الجريدة أيضاً في عددها الصادر فى ٥ نوفمبر عام ١٩٦٦، تقول.. أعدت الرقابة الإدارية تقاريرًا هامة تضمنت بعض المخالفات التى يمارسها مقاولو الأنفار عند تشغيل عمال التراحيل وأبرزت مدى استغلال هؤلاء المقاولين، ففى الدقهلية مثلاً اتضح أن فوده حافظ الجندى عضو لجنة الإشراف على تشغيل عمال التراحيل، ومقاول توريد الأنفار قد أثرى ثراءً فاحشاً من العملية وأنه فى سبيل تغطية تلاعباته فى أجور العمال عرض رشوة على محاسب شركة مساهمة البحيرة وتم القبض عليه، وفى الإسكندرية اتضح أن المقاول أحمد سيد أحمد

الدرديرى قد فعل نفس الشئ وتم القبض عليه أيضاً..

جريدة الجمهورية..

الجمهورية فى بيوت العمال.. لقد تصدر هذا العنوان تحقيقاً نشرته الجمهورية فى ٢٥ يناير عام ١٩٦٧ جاء فيه قرى ثلاث تعيش منذ أول أمس فى قصة كالخيال.. عزبة عبد الرازق.. قرية المعالى.. عزبة الفضالى.. وكلها تتبع مركز منيا القمح محافظة الشرقية، وتضم عدداً كبيراً من عمال التراحيل، ستة منهم لقوا حتفهم، أمر الرئيس جمال عبد الناصر أن تقرر لهم معاشات استثنائية لأول مرة فى تاريخنا، وستة وعشرون أصيبوا فى الحادث الخ كما ذكرت من قبل..

جريدة أخبار اليوم..

هل عاد عهد المقاولين؟ عمال التراحيل يعملون تحت ظروف صعبة، وجبات الطعام وهمية، النوم على الأرض بغير غطاء، لا رعاية صحية أو اجتماعية.. هذه العبارات كانت مقدمة لتحقيق نشرته أخبار اليوم فى ١٣-٤-١٩٦٨، وقالت فيه ترددوا فى الكلام أول الأمر إنهم يخافون على رزقهم ورزق عيالهم، وربما يلتقط الكلام أحد المسئولين عن السلطة.. وفكروا هل يفتحون قلوبهم؟ هل يقولون كل ما عندهم؟ وعندما تأكدوا أن المسئولين عنهم غير موجودين فتحوا أفواههم وانهالوا بالكلام.. كلام يقطر بالحقيقة كلها وبالمرارة كلها.. ومن واحد من هؤلاء من أحد عمال التراحيل بالعامرية ومربوط فى شمال مديرية التحرير، تلقت أخبار اليوم خطاباً يقول: أعطانا الرئيس عبد الناصر حقنا الذى لم نكن نحلم به وأنصفنا وأعطانا الكثير، ولكن الوسطاء يحولون الكثير إلى قليل، وما زالوا يتاجرون فينا ويأكلون حقوقنا التى أعطتها لنا الدولة، ويقول العامل صاحب الخطاب مازلنا

نعامل كالرقيق، لم نأكل منذ يومين، هرب بعضنا والبعض الآخر وقع فى الحقل من الجوع.. احضر لتحقق بنفسك فى الأمر.. وفى نهاية الخطاب توقيع، وصاحب التوقيع ليس غريباً لقد عرفته من قبل عندما قمت بعمل تحقيق صحفى عن عمال التراحيل، فمنذ ٣٠ شهراً تنكرت كعامل تراحيل وعشت وسط الآلاف منهم، وكشفت ظلم بعض مقاولى الأنفار وكيف يستغلون عمال التراحيل استغلالاً فاحشاً ويجبرونهم على التوقيع على كمبيالات على بياض.. ومهازل ومظالم كثيرة، وكانت النتيجة تحقيقات فى مواقع عمل عمال التراحيل، ومنع المقاولين من العمل فى توريد الأنفار..

وفى الطريق إلى شمال مديرية التحرير تبادرت إلى ذهنى بعض الأسئلة، إن الدولة رفعت أجر العامل الزراعى إلى ٣٠ قرشاً واهتمت به وأن الذى يقوم بتوريد الأنفار إلى مؤسسات وزارة استصلاح الاراضى، المجالس القروية ومكتب تشغيل عمال التراحيل بالبحيرة ونقابة العمال الزراعيين، فهل معقول أن يأخذوا حقوق العمال وهم المؤتمنون عليها، أم العيب فى جهة العمل، أى المؤسسات التى يعمل فيها هؤلاء العمال بالمدة. وما هى الحقيقة التى يعانى منها ٣ ملايين ونصف عامل زراعى فى بلدنا، بعد أن أعطتهم الدولة حقوقهم وضمنت لهم الكثير..

٤٨ ساعة بدون أكل:

وفى قطاع العامرية، ومريوط نزلت أخبار اليوم الحقل الذى يعمل فيه عمال التراحيل وهم تابعون لمكتب تشغيل عمال التراحيل بالبحيرة، ونقابة العمال الزراعيين، سألتهم أخبار اليوم، ما هى شكاواهم، ترددوا فى بادئ الأمر.. وعندما عرفوا أننى صحفى انهالت الشكاوى من أفواههم لتعبر عن الصورة المؤلمة..

.. عبد المولى أحمد زكى من منشاة دشنة مركز أبو حمص: يوم الأحد ٧ أبريل

عمال منشاة دشنة مركز أبو حمص لم يصلهم الأكل إلا مساء يوم الإثنين، ومكثنا ٤٨ ساعة بدون لقمة عيش ، وكانت النتيجة أن هرب ١٥ من أسرة واحدة (والأسرة عددها ٣٣) ونحن يُخصم من أجرنا عشرة قروش للأكل وليس معنا نقود نحضر بها أكل، لإننا معتمدين على أكل مكتب تشغيل عمال التراحيل بالبحيرة، وناس كتير وقعت فى الحقل وأغمى عليها من الجوع نظراً لتأخر الأكل.. كما أن مجالس القرى عشمتنا بأنها ستحضر لنا بطاطين ولكنها لم يَحضَر شيئاً ، ونحن ننام فى العراء.. عبده إبراهيم بسيونى مجلس قرية محلة بشر محافظة البحيرة: الأكل إذا وصل يكون لا يذكر فالمفروض أن يصل لنا أربعة أرغفة نستلمها مساء كل يوم ليكون تموين لنا لليوم الثانى، فالذى يصل لنا حقيقةً ثلاثة أرغفة، وأحياناً رغيفين ونصف وغالباً ما تكون فتافيت عيش، وملعقة عسل أسود والجبنة النصف قالب تُقسم على ١٥ فردًا، والعجوة عبارة عن رمل فيه عجوة وكل واحد يأخذ بلحتين، وفى أيام الطبيخ بنأخذ ملعقة أرز وشوية طبيخ، واللحمة لا نراها إلا فى المناسبات، ففى كل موسم ناكل لحمة والأكل الذى يقدم لا يساوى أربعة قروش.. محمد على العشرى: الأكل يوصل لنا ناقص وغالباً ما يوصلشى يوم كامل، قطعة الحلاوة التى تقدم لا يمكن أن تقدمها لطفل صغير، ونحن ننام فى العراء وعلى الأرض بدون بطاطين تحتنا ولا فوقنا، والأبواب مخلعة ويدخلها البرد القارس ليلاً.. مصطفى محمد على معسكر البصرة: فيه زملاء لنا هربوا، وفيه زملاء لنا مرضوا، فمثلاً محمد محمد عودة من قرية الدفراوى أصيب بالتهابات فى مجرى البول وكان يتبول دم، وماكانش فيه إسعاف فنقلوه على دكتور المؤسسة اللى نقله على بلده، والسيد السيد أبو بدوى جه يشيل شوية رمل من العربية وقع على ظهره انكسر وحصل له عاهة مستديمة، تركوه نايم فى الخط ومافيش حد شال عنه.. عبده إبراهيم يقول ضربونى لأننى قمت أطلب بحق العمال فى الأكل، وسكونى ضربونى فى قلب المخزن لأن الأكل

ماكانش كويس وكله زلط ورمل.. فتحى موسى: هل تتصور أن يعمل كل واحد فينا من الساعة ٨ صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً، ولا يأكل إلا ثلاثة أرغفة أو أربعة أرغفة سُمر محروقين.. محمد أبو السيد: نحن ننام فى العراء، البول تاعبنى، وظهرى فيه ألم لا يمكن اتحمله ومع ذلك أعمل فى الغيط بالفأس.. سيد عبد السلام ظاهر معاون زراعة: عندما أطلب من العمال أن يعملوا فى الحقل يشكون ويقولون أنهم لم يأكلوا، وناموا بغير غطاء، واحد يقول لى.. ظهرى هيتكسر.. والثانى يقول.. أنا هاأموت من الجوع.. وهذا بالطبع يؤثر على الانتاج، وأنا لست حيواناً أجد أمامى العامل هايموت وأقول له اشتغل فأضطر إلى أن أريحه وهذا يؤثر على العمل.. وتكون النتيجة أن رئيس الأسرة (الفرقة) يخصم منه اليوم.. المهندس سامى فريد يقول.. التغذية بوجه عام ضئيلة جداً والمفروض أن تكون تحت رقابة مهندس المنطقة وتكون دورية، والمفروض أن يكون فيه رعاية صحية، والإشراف الكامل على المساكن والفطائر والبطاطين ليست كافية، وليس عندهم أى ثقافة عمالية ولا تطور للزمن ونظام الأرض القديم لم يتغير والعامل فكره أنه يشتغل فى أرض المهندس..

مجلة روز اليوسف:

أموال عمال التراحيل تُبنى بها عمارات الموظفين، كان هذا عنواناً لتحقيق صحفى نشر فى روز اليوسف فى ٢٠ مايو عام ١٩٦٨، وبدأته بقولها.. المقاول بدلاً من النقابة.. ويطرح عبد الرازق داوود أحد رؤساء اللجان النقابية فى مركز قلين - إحنا منطقتنا دايماً تورد عمال الزراعة للعمل فى مناطق استصلاح الأراضى، وفى مارس ١٩٦٦ عملت عقود بين جهات التشغيل وهى المؤسسة والوزارة وبين اللجان النقابية بقرى قوته وبلنكومه ومنية قلين وكفر المرازقة وكفر الجزائر وصروة تحت

إشراف السيد/ فؤاد صالح رئيس مجلس المدينة ومكتب العمل - وكان الاتفاق على توريد ١٥٠٠ عامل يومياً وصلت إلى ألفى عامل بعد تسعة شهور بواقع ٢٥ قرشاً يومياً للعامل وعمولة قدرها ٨٪ كانت تحجز فى مجلس المدينة..

وفى شهر مايو سنة ١٩٦٧ أوقفنا مجلس المدينة وانتقلت العملية إلى مقاولى الأنفار بالقرية محمد على خطاب، وهو الذى كان يقوم بتوريد العمال قبل اللجنة النقابية وانضم للمقاول فى هذه العملية محمد وفا هاشم أمين سر الجماعة القيادية بالقرية بتكليف من أمين المكتب التنفيذى بالمركز محمد رفعت عليبه الذى كان يعمل مديراً لمكتب العمل فى قلين قبل اختياره للمكتب التنفيذى.. وبذلك أصبحت اللجان النقابية عبارة عن صورة يستخدم اسمها فى العقود وليس من الأمر شئ، ويتدخل محمود يوسف القاضى العامل الزراعى بقوله ويقول أن المقاول يتبع نفس الأسلوب القديم وهو إعطاء العامل منا ورقة يصرف بموجبها احتياجاته من التجار أمثال عطية أبو شحه وإبراهيم شحاتة زى زمان.. ويقاطعه عبد الرازق أحمد داوود، المشكلة مش مشكلة الحبوب والقماش والفلوس ولكن الموضوع أن الفلوس بتاعة العمولات لازم نحصل عليها لأنها من حقنا حتى يعود للعامل حقه فى الادخار والتأمين..

وما نوع التهديد الذى وقعتم تحت تأثيره؟.. فيرد عبد الرازق داوود بقوله، إحنا بسبب عدم خبرتنا بالعمل النقابى خبرة كافية، ولأن مافيش حد يوجهنا كنا نوقع على استلام المبالغ الإجمالية من جهات التشغيل أمام مندوب مجلس المدينة الذى كان يتسلم المبالغ كلها، ثم يعود ليصرف لكل واحد منا مبالغ نصرف منها على العمال بإيصالات أخرى وتحت ضغط مجلس المدينة ، والمكتب التنفيذى ، والبوليس اضطررنا للانسحاب..

ويقول محمد الحشاش رئيس اللجنة بمنية قلين. إحنا قدمنا شكاوى من شهر مايو ١٩٦٧ لجميع الجهات وكذلك النقابة العامة التى أوفدت مندوبيها هذا العام للدخول فى ممارسة توريد العمال باسم النقابة.. وفى منية قلين يقوم الآن بالعمل بدلاً من اللجنة النقابية محمود إبراهيم جاد العمدة وعبد المقصود موسى أبو الديار شيخ البلد..

وأين تذهب أموال العمولة؟.. ويجيب فاروق أبو حمد عضو منظمة الشباب بالمركز الذى اشترك فى لجنة كلفتها لجنة الشباب بالمركز لعمل دراسة عن مشكلة عمال الزراعة بعد أن ارتفعت شكوى اللجان النقابية، قائلاً.. أموال العمال أقام بها مجلس المدينة عمارة سكنية للموظفين أمام محطة السكة الحديد سمعنا أنها تكلفت ثمانية آلاف جنيه وتستغل دخلاً شهرياً قدره أربعون جنيهاً إلى جانب المصاريف الإدارية والانتقالات - ويقاطعه بسيونى أبو اليزيد بسيونى العامل الزراعى مقدماً لى إيصالاً عن دفتر ادخار رقم ١٤٤٨ مجموعة ١٤١ بتاريخ ١٤-١٢-١٩٦٠، خدوا من كل واحد منا جنيه لدفتر توفير، ولحد دلوقت الدفاتر لم تصل إلينا..

وتتضح الصورة عندما نتبين أن بعض القرى مثل صروة أبعد فيها رئيس اللجنة النقابية محمد على النصيف وحل محله بدر عبد المجيد تاجر بقالة ومقاول ومحمد عبد الحميد السقا أمين مساعد اللجنة القيادية.. وفى نشرت أبعد محمد عبده خميس وحل محله عبد اللطيف أبو سن العمدة.. وفى بلنكومة أبعد خيرى حافظ عثمان رئيس اللجنة النقابية وحل محله عبد الفتاح داوود عامل تليفون العمدة وأمين مساعد الجماعة القيادية، وناجى قناوى حمودة العمدة، وفى قزمان أبعد محمد عبد الرحمن جنيدى وحل محله محمود عبد الرحمن شيخ البلد، وفى قلين أبعد كمال محمود عيسى رئيس اللجنة النقابية وحل محله السيد راجح المقاول، أما فى كفر المرازقة وكفر

الجزاير فإن المشرفين على نقابة العمال الزراعيين بها هم مقاولو أنفار فى نفس الوقت - وبعملية حسابية تقريبية أن قيمة العمولات التى حصلها مجلس المدينة بواقع ٨٪ للتراحيل و٧٪ بالنسبة للمجاورة (العمل باليومية) تقدر بحوالى ثلاثين ألف جنيه..

جريدة الأخبار..

فى عيد الفلاحين تبرز هذه القضية، مشكلة ٣ مليون عامل زراعى، ما زالت بلا حل، مقاولو الأنفار تسللوا إلى مكاتب تشغيل العمال ونقاباتهم، هكذا قالت الأخبار فى يوم ١٠-٩-١٩٦٨ فى تحقيق لها حول عمال التراحيل، وقد جاء فيه - فى عيد الفلاحين تبرز مشكلة مهمة، مازالت بلا حل كامل، إنها مشكلة ٣ ملايين عامل زراعى يعيشون فى ظروف قاسية، لا يملكون غير قوة عملهم، يرحلون من بلد إلى بلد وراء ضربة فأس ولقمة عيش، أجورهم تكاد لا تفى بضرورات الحياة، يتعطلون معظم الوقت..

ولقد أشار الرئيس عبد الناصر إلى هذه المشكلة فى أكثر من خطاب على امتداد السنوات الماضية، وعندما وضع أمام مجلس الأمة الحالى فى بدايته ٧ مشاكل رئيسية كانت مشكلة عمال التراحيل إحداها، وفى خلال السنوات الماضية قامت أكثر من محاولة لحل المشكلة.. أنشأت المحافظات المكاتب والمؤسسات لتشغيل ورعاية عمال التراحيل، وقامت نقابات العمال الزراعيين أيضاً بهذا الدور، ولكن المشكلة ظلت قائمة فقد تسلل مقاولو الأنفار إلى هذه المكاتب والنقابات ليمارسوا الاستغلال، وتعثرت مكاتب فى بعض المحافظات ،وقامت وزارة العمل بحل مئات من نقابات العمال الزراعيين فى القرى لتسلل المقاولين وأقاربهم إلى قيادتها.. إن وزارة العمل تبحث الآن مشروعاً هاماً لحل مشكلة العمال الزراعيين، وهو إنشاء المؤسسة العامة للعمال الزراعيين لتحل محل هذه الأجهزة، وسيبدأ المشروع الجديد برأسمال قدره ٢

مليون جنيه بجانب شبكة واسعة من الأجهزة الإدارية والمكاتب والفروع لتصل إلى كل قرية.. إن إنشاء المؤسسة هو الأمل الجديد لهذه الملايين، فما هى المحاولات التى سبقتها، إذا كان عمل هذه الملايين، هو أساس استمرار حياتها، فإن استغلال المقاولين لهم يبدأ من اللحظة الأولى لإجراءات التشغيل، فبيساطة لكى يخرجوا للعمل، يلزم وسيط بينهم وبين جهة التشغيل، لأن كبار الملاك والمؤسسات والشركات تفضل أن تستند دائماً فى التعامل معهم إلى وسيط، ودور هذا الوسيط أن يقبض الأجور من جهة التشغيل ليوزعها على العمال، ويراقب عملية خروجهم إلى العمل بعد ذلك.. هذا الوسيط هو المقاول، وفى دوره البسيط تكمن المشكلة، فالبرغم من أن مجهوده لا يمكن أن يقارن بمجهود العامل خلال الساعات الطويلة فى العمل المضنى تحت الشمس المحرقة، وبرغم أن المقاول يتقاضى من جهة العمل عمولة ثابتة تصل إلى ١٠٪ من جملة الأجور، وبرغم أن هذه النسبة تحقق له مبلغاً يتجاوز أجر عشرات العمال يومياً، برغم ذلك كله فإن المقاولين وبلا إستثناء، يتسلطون على الأجور نفسها تسلطاً منظماً ومعروفاً وله درجات..

درجات الاستغلال..

والدرجة الأولى تبدأ من القرية، والدرجة الثانية فى المركز، والثالثة فى عواصم المحافظات والغريب أن الدرجة الأخيرة لها رخصة تعترف وزارة العمل نظير رسوم معينة، والربح والثروة هى أول درجة تصل أضعافاً مضاعفة عليها فى قطاع أى عمل غير شريف، والأمثلة على ذلك بالآتى.. أكثر من أربعة آلاف مثل فذ فى أربعة آلاف قرية، المقاول فى القرية يجمع النقود بنفس الطريقة، فبالإضافة إلى العمولة الثابتة من جهة العمل، وجهة العمل. هى مقاول المركز أو المالك أو الجمعية التعاونية، فإن له من الوسائل ما يمكنه من السيطرة تماماً على الأجور، وفى

سبيل هذه السيطرة فإن مقاول القرية يجمع دائماً بين عدد من الحرف، وبين تجارة الحبوب، والبقالة، وبين تجارة الأقمشة وكل زبائنه هم العمال الزراعيون، والأسعار لا يدخل فى تحديدها غير شئ واحد، هو رغبة المقاول فى الإستيلاء على كل ما يصل يده من أجور، وما يحتمل أن يصلها مستقبلاً.. وعلى هذا الأساس تباع الأقمشة والأطعمة والحبوب بأضعاف أثمانها الحقيقية، وتنتفخ جيوب المقاول، وتنتهى حرية العمال حتى فى مجرد التفكير فى استبدال مقاول بآخر..

الثانية والثالثة..

وتزداد ثروة مقاول القرية، وتتسع مقاولاته، وتضيق به القرية وتمتد أملاكه وعقاراته إلى المركز، فينتقل إليه وإلى الدرجة الثانية من السلم.. يتحول إلى مقاول مركز أو مركزى، يتعامل رأساً مع المقاول حامل الترخيص.. ويسير فى ركابه عدد من مقاولى القرية.. وتأتى الدرجة الثالثة ويحتلها المقاولون المرخصون، وكل مجهود هؤلاء بعد استخراج الرخصة، هو حضور مناقصات تنفيذ مشروعات المصالح والمؤسسات وليس من الضرورى أبداً أن ترسوا المناقصة على أحدهم لكى يقبض فهم جميعا يقبضون فى كل الأحوال، وبحكم الرخصة، فالأمور متفق عليها ومرتبة بينهم، وأى خلاف أو فرقة بينهم نتيجتها الحتمية خسارة مؤكدة لهم جميعاً..

الجد.. والعبث..

إن أجر العامل الزراعى يمر بكل هذه الألوان من الاستغلال، والغريب أن الجميع، من مسئولين، ومصالح ومؤسسات يعرفون جيداً مدى الاستغلال ويدركون معه الدور الذى يقوم به المقاولون.. فمثلا فى محافظة البحيرة مناطق واسعة من الأراضى التى يجرى استصلاحها أو استزراعها، وبالتالى فهى مركز تجمع لهؤلاء الكادحين، ولبروز أبشع أمثلة وألوان الاستغلال، تحرك المسئولون فى

المحافظة للمعالجة، أنشأوا مكاتب داخل مجالس المدن والقرى، وإخلاصًا للعقلية الإدارية، وللتقاليد الإدارية، وللتقاليد المكتبية أصبح المقاولون يتنقلون داخل هذه المكاتب ويحصلون على المزيد من التسهيلات، وباختصار يقوم المقاولون بأدوارهم الكاملة المعروفة.. فالذى يحدث أن قطاعات العمل تتعاقد مع هذه المكاتب على توريد احتياجاتها من الأنفار، ومديرو هذه المكاتب يتعاقدون مع رؤساء القرى أو الجمعيات التعاونية، وهؤلاء يستخدمون مباشرةً وبلا أدنى تحفظ مقاولى الأنفار.. والنتيجة أن أجر العامل الزراعى فى القطاع الجنوبى ومنطقة التحدى، حيث تعمل هذه المكاتب ٢٠ قرشاً بأقل خمسة قروش من الأجر المدفوع فعلاً من جهات العمل، تضاف إلى ذلك استقطاعات أخرى بدعوى أن هناك تقصيراً أو تكاسلاً، أو قيد فترات غياب وهمية عن العمل، ويعجز العامل دائماً عن إثبات حقه.. وأصبح المنظر المألوف للجميع الآن هو ذهاب رؤساء الجمعيات جنباً إلى جنب مع المقاولين إلى مكاتب التشغيل بالمراكز فى نهاية كل مدة لصرف المبالغ..

وفى كوم حمادة يتجمع فى هذه المناسبات أكثر من ٣٠٠ مقاول علناً وبلا حرج أمام المكاتب.. وهنا يقفز تساؤل حول الجهة التى تدفع مقابلاً عن مجهود رؤساء الجمعيات التعاونية وغيرهم ممن تستعين بهم هذه المكاتب.. والجواب كما يقول العمال.. المقاولون.. فإن ما يدفعه المقاولون يتقاضون أضعافه من أجور العمال..

قرية ميت يزيد تتبع مركز كوم حمادة.. أنشط مقاول أنفار بها يعمل لحساب الجمعية فى خربتا، اسمه شعبان سعيد.. العامل فى ميت يزيد أجره ٢٠ قرشاً، وعلى بعد أقل من نصف كيلو متر قرية أخرى اسمها زبيده يتقاضى العامل ٢٥ قرشاً يومياً، إن اللجان النقابية بالقرية هى التى تقوم بالتشغيل، وعلى مستوى مركز إيتاى البارود تعمل ١٢ لجنة نقابية تقدم للعمال أجورهم كاملة.. ومع ذلك استطاع المقاولون أن يتسللوا إلى عدد هائل من النقابات قدرتها وزارة العمل فى أحد بياناتها

إلى مجلس الأمة بأكثر من ٣٠٠ نقابة زراعية تم حلها فعلاً بهدف التطهير.. وقامت النقابة العامة للعمال الزراعيين بتطبيق لائحة محددة على هذه اللجان، ترتب عليها طرد جميع المقاولين وحائزى الأرض الذين تسللوا إليها، وطلبت النقابة من أجهزة الحكم المحلى، ولجان الاتحاد الاشتراكى، وأجهزة الجمعيات التعاونية معاونتها فى كشف المقاولين والحائزين والمحترفين بصفة مستمرة..

ومع ذلك كله، بقيت عقبات غريبة استطاعت فى النهاية أن تشل أكثر من ٢٥٠٠ لجنة نقابية عن القيام بدورها بل حولت أعضاء هذه اللجان وهم عمال زراعيون معدمون إلى متعطلين وعددهم يزيد على ٤٠ ألف عامل.. فقد رفضت معظم جهات العمل الرسمية التعاون معهم لتشغيل العمال الزراعيين، ورفض المقاولون تشغيلهم بذواتهم كأفراد ولجأ المقاولون إلى طرد وضرب كل من حاول الخروج معهم للعمل، بل وصلت الاعتداءات إلى حد اطلاق الرصاص من مسدسات المقاولين عليهم، ووقف بعض المسئولين ورؤساء المدن من أعضاء اللجان النقابية، مواقف تتشابه فى بعض صورها مع مواقف المقاولين.. مثال على ذلك موقف رئيس مجلس مدينة قلين السابق الذى اعتقل ثلاثة من أعضاء اللجان النقابية، وبنى بمبلغ ٣٠ ألف جنيه هى عمولتهم « عمارة لوكس» لحل أزمة سكن كبار الموظفين فى المركز..